

لماذا لا يتم فرض حد أدنى من الدوران على الأسهم المدرجة بنسبة 5% فعلياً؟

الضوابط مفروضة على الأسهم للانتقال للسوق الأول.. لماذا لا يتم تعميمها؟

شركات معدل دورانها صفر من بداية العام ولا فائدة لأسهم الخزنة وصانع السوق

ضوابط الحد الأدنى لسيولة السهم

ستمنح البورصة ميزة تنافسية



عن 87 مليون دينار كويتي، وأن يتم تداول الأوراق المالية المصدرة وفق شروط السيولة المحددة والمعلنة من البورصة، وفحوى هذه الشروط والضوابط هي السائلة والوصول بالقيمة السوقية إلى مستوى محدد، وهو ما حققته شركات مدرجة بالنشاط القوي على الأسهم والتدوير المرتفع، مثل النشاط الذي كان على سهم "أولى وقود" كأحدث سهم مدرج في السوق الأول استوفى معايير السيولة والقيمة السوقية، ما يعني أن المعايير والضوابط ذات الصلة بضمان حد أدنى من النشاط والسائلة ليست بدعة، بل هي مطبقة والمطالب أن يتم تعميمها على الأسهم الخاملة.

هذا التوجه جزء من تحقيق العدالة التقييمية للسهم، في ظل خلل تعكسه مؤشرات مثل معدلات الـ PE، أو تداول الأسهم تحت سقف القيمة الدفترية والقيمة الاسمية.

أحد المقترحات لتحفيز سائلة السهم عبر وضع ضوابط بحد أدنى 5% فعلياً، وإمكانية فرض رسوم على الشركات الخاملة التي دورانها صفر أو أقل من سقف 5%.

انتشار المضاربات والمضاربين الذي يغرون بشرائح واسعة، ويقودون كتل استثمارية ضخمة ليس لكفاءة الأرباح أو جودة السهم بقدر ما هو سر السائلة للسهم والفرصة أمام المستثمر للدخول والخروج المرن.

حلول ومقترحات

أمام أزمة الخمول والتي تنتشر في شتى قطاعات السوق وتطال أسهم ممتازة وتشغيلية، لماذا لا يتم دراسة الظاهرة والتفكير بفرض ضوابط تتعلق بحد أدنى من السائلة للسهم بشكل فعلي؟

في ظل أن قرار تفعيل شراء وبيع أسهم الخزنة اختياري وليس إلزامي، وكذلك قرار اللجوء إلى صانع السوق اختياري أيضاً وليس إلزامي، فلماذا لا يتم ضمان حد أدنى من السائلة للسهم، يتم فرضها بحد أدنى ولو 5% بشكل ربع سنوي؟

هذه الضوابط ليست بدعة أو استحداث لأمر غير قائم، بل هو موجود ومطبق ومعمول به في السوق الأول.

فأحد أهم شروط السوق الأول هي ألا تقل القيمة السوقية

من أهم خصائص وميزات أسواق المال أنها متغيرة ومتجددة وشديدة التنافس ومتقلبة، وتتسم بالتنافسية على الإبداع في جاذبية المستثمرين عبر إتاحة أدوات استثمارية متنوعة تناسب كل الشرائح سواء الأفراد أو المؤسسات، وكذلك إتاحة قاعدة واسعة من الإدراجات النوعية عالية الجودة المدرة للأرباح. بالمحصلة، السوق هو وعاء استثماري تمويلي أهم مرتكزاته الربحية والسائلة.

في وقت تبدوا فيه شركات خاملة يصل مستوى الخمول لديها إلى الكساد، حيث على سبيل المثال توجد شركات مدرجة ومعدل الدوران فيها صفر من بداية العام حتى إقفال أمس، أي أنه مر عليها 7 أشهر ونصف تقريباً ودورانها صفر، وبعضها 1%، وهي تبلغ نحو 10% من حجم السوق تقريباً.

الأسباب كثيرة ومتعددة ومتفاوتة، بعضها يعود لكبار الملاك وتوجهاتهم الاستثمارية، وأخرى تتعلق بنسب سيطرة مطلقة، وعوامل تتعلق بعزوف المستثمرين نتيجة الأداء السلبي أو عدم التوزيع سواء نقدي أو منحة، وهو ما يفتح الباب أمام

هل لهذه الضوابط الضامة لسائلة السوق بحدود دنيا على بعض الشرائح الخاملة فوائد؟ بالقطع هناك الكثير والعديد من الفوائد، من أهمها:



نحو جيل ثالث من المناقصات الحكومية لا مركزية التنفيذ ومركزية الرقابة

بقلم - د. عادل خالد الصبيح



كانت المناقصات قديمًا لا مركزية؛ كل وزارة تُعلن مناقصاتها وتُنظّمها بنفسها، مع هامش واسع من الحرية في التأهيل والمواصفات والقرار والترسية والتعاقد. وكانت المناقصات ترسّى وتنفذ بشكل سريع وفعال. لكن هذه الحرية قابلها خطر وجود هامش من الفساد، إذ منحت كل جهة سلطة تقديرية واسعة بلا رقابة موحدة. ومع ظهور حالات فساد متفرقة، اتجهت الحكومة إلى مركزية المناقصات، فانخفضت حرية القرار بدخول أطراف رقابية أكثر، و كان الثمن تباطؤ الإجراءات، وزيادة التدخلات، و تشتت المسؤولية وارتفاع الأسعار، بينما كيّف الفساد نفسه مع الوضع الجديد دون أن يتعطل أو يغيّب.

اليوم، تشرف لجنة المناقصات المركزية على مشتريات حكومية من مبالغ متواضعة إلى مشاريع بمئات الملايين، وإجراءاتها في التأهيل وشراء وثائق المناقصة وتقديم العروض وصندوق المناقصات، متشابهة سواء صغرت المناقصة أم كبرت، وكلها مبنية أصلاً على متطلبات العمل الورقي. ومع التحول الإلكتروني، انتقل هذا التفكير جزئياً إلى صيغة ورقية-إلكترونية هجينة دون الاستفادة المثلى من التكنولوجيا، حيث لا تزال الشهادات والأصول الورقية جزءاً لازماً فيها. أما أن الأوان للتفكير بطريقة مختلفة تزيد المنافسة وتسرع الإجراءات مع الحفاظ على الشفافية والتوثيق والحوكمة؟ أما أن الأوان لتطوير تطبيقات الكترونية تنظم المشتريات الحكومية بحيث يستخدمها ويعتمدها المخوّلون في الوزارات، وتُنجز عملية الشراء و التنفيذ و الدفع خلال أيام، مع رقابة مركزية شفافة تتأكد من تحقق التنافس والانضباط؟ وأما أن الأوان لتطبيقات إلكترونية مماثلة للخدمات والمقاولات التي لا تتجاوز قيمتها حدًا معينًا لا يستحق التأخير ولا يشكّل مخاطرة على الدولة؟

كوريا الجنوبية قدّمت واحدة من أنضج التجارب في هذا المجال عبر نظام KONEPS، الذي أطلقته هيئة المشتريات الحكومية الكورية عام 2002 كنظام إلكتروني متكامل يغطي كل مراحل الشراء من قرار الشراء حتى الدفع. يتيح النظام تسجيلًا واحدًا فقط يمكّن المورد من المشاركة في كل المناقصات الحكومية، مع مشاركة معلوماتية تقلل الحاجة إلى المستندات الورقية، وتحويلًا إلكترونيًا للأموال يجعل إجراءات الدفع فورية وبسيطة. والأهم أن الشفافية تحسّنت لأن كل حالات إجراءات الشراء يمكن معرفتها في أي وقت ومكان ومن متخذ القرار، مما يتيح مقارنة أسلوب الطلب ومضمون العقد من قبل الجهة الحكومية نفسها. ولمواجهة التلاعب بالعطاءات، طوّر النظام آلية تُدخل



كجهة رقابية موحدة، مع نظام تدرّج بحسب القيمة يتيح مسارات مبسطة للمشتريات محدودة القيمة نسبة إلى كلفة وزمن المراجعة الكاملة للعروض، إلى جانب منصة إلكترونية للمناقصات تُلزم بنشر كل المشاريع الحكومية التي تتجاوز قيمتها 10 آلاف دينار.

الخلاصة

القاسم المشترك بين هذه التجارب أن الحل لم يكن التراجع عن المركزية، بل الفصل بين التنفيذ اللا مركزي و الرقابة المركزية. و التفريق بين حجم المخاطرة و طول الإجراءات: مسار سريع خفيف الإجراءات للمشتريات الصغيرة تحت رقابة لاحقة أو شفافة، ومسار كامل بكل ضماناته للمشاريع الكبرى.

الكويت أمام الخيار نفسه: بناء تطبيق حكومي للمشتريات والمناقصات، يمنح الوزارات سرعة وحرية، وتكون عليهم المسؤولية في التنفيذ الصحيح، وتبقى المركزية في تطوير التطبيق والتوثيق والرقابة غير المعطلة.

” والحمد لله رب العالمين“

نقلًا عن حساب الدكتور عادل الصبيح الرسمي على موقع X

موردين إضافيين عشوائيًا بجانب من يختارهم الموظف المسؤول، تحديدًا لتقليص فرص التواطؤ. المملكة العربية السعودية سارت في هذا الاتجاه عبر ”منصة اعتماد“، التي أطلقتها وزارة المالية عام 2018 كبوابة موحدة تهدف إلى توحيد وتسهيل إجراءات المنافسات والمشتريات الحكومية في جميع القطاعات، بما يعزز الشفافية بين الجهات الحكومية والموردين ويزيد من روح التنافس والجودة في المشروعات الحكومية. توفر المنصة طرح المناقصات واستقبال الدعوات وشراء الكراسات وفحص العروض وإتمام الترسية إلكترونيًا بالكامل. والأهم أن فيها مسار مختلف فعالاً للمشتريات الصغيرة، إذ يوفر ”السوق الإلكتروني“ داخل المنصة إمكانية بحث الجهات الحكومية عن سلع وخدمات وإصدار طلبات شراء مباشرة من اتفاقيات إطارية مع الموردين، أي شراء سريع دون المرور بدورة مناقصة كاملة، وهذا بالضبط اتجاه ”التطبيق البسيط للمبالغ المحدودة“ الذي يطرحه المقال.

البحرين، من جهتها، اعتمدت منذ 2002 قانونًا لتنظيم المناقصات أنشأ مجلس المناقصات

مدينة الأعمال... ماذا يعني تجديد تسهيلات بقيمة 30.240 مليون إسترليني؟

البنوك شديدة التحفظ والتحوط ومنع التمويل يخضع لمعايير مخاطر صارمة

خروج مستثمر يقابله أكثر من تحالف مؤسسي جاهز للتنافس

تحليل إخباري:

وسط هدوء السوق كشفت شركة مدينة الأعمال عبر بورصة الكويت في إفصاح رسمي، بأنه تم تجديد عقد تسهيلات مرابحة إسلامي من بنك أجنبي بإجمالي مبلغ وقدره 30.240 مليون جنيه إسترليني. ماذا يعني هذا الإفصاح في هذا التوقيت من الأجواء التي يمر فيها السوق، والسهم ذاته الذي ينتمي لمجموعة «أولى قود والسور»؟

المعروف أن البنوك عموماً من القطاعات التي يعرف عنها أنها شديدة التشدد في إدارة المخاطر منذ الأزمة المالية العالمية، وتضع معايير شديدة الصرامة والدقة تتعلق بضماناتها التي تمكنها أو تطمئننها على استرداد أموالها في كل الظروف والأوضاع التي تمر على الشركة أو تواجهها من ظروف وتحديات.

اللافت في إفصاح الشركة أن تجديد التسهيلات الائتمانية هي من بنك أجنبي، ما يعكس ثقة مضاعفة في الشركات المدرجة في البورصة عموماً، والشركة المستفيدة خصوصاً، حيث أن العلاقة أساساً قائمة وتم تجديد التسهيلات.

قيمة التسهيلات تعتبر كبيرة، وهي تعكس علاقة استراتيجية طويلة الأجل بين الشركة وأحد البنوك الأجنبية. واقعياً البنوك تنتقي العملاء، وجزء من الثقة في الشركات هو انكشاف البنوك عليها، وهي قاعدة عامة يقيس بها بعض المستثمرين بعض درجات الأمان للشركة. شركة مدينة الأعمال من بين شركات مدرجة يحاط بها معلومات تتعلق بوضعية ملاك، لكن هذا التعامل المصرفي الأخير يأتي ليرسخ مؤسسية سائدة وقائمة وتميز سوق الكويت عموماً.

الشركات المساهمة المدرجة قد ترتبط بمالك أو أكثر من حليف، لكنها تحوي أموال واستثمارات لشرائح مختلفة من الأفراد والأقليات، وكل شركة مدرجة ليست ملكية مطلقة بنسبة 100%.

بالتالي خروج مالك أو بيع حصته أو حلول مستثمر جديد أو تشكيل مجلس إدارة جديد، كلها إجراءات معمول بها في السوق ولا تعني نهاية لأي كيان، والتغيير سمة من السمات المستمرة، وكثير من مجالس الإدارات تغير، وبعض الملكيات تم نقلها هنا أو هناك.

خلاصة الرسالة من البصمة المصرفية لبنك أجنبي، أن البنك حتماً قد اتخذ الإجراءات الاعتيادية قبل قرار التجديد وراجع المواقف والمراكز القانونية والمالية. لذلك قبل اتخاذ أي قرارات مصيرية يجب عدم التأثر بمعلومات واجتهادات غير رسمية أو غير معلنة عبر القنوات المحددة للتواصل مع المستثمرين وأصحاب المصلحة، لا سيما في ظل كم هائل من المعلومات التي يتم ضخها من مصادر مختلفة.

خروج مالك رئيسي من أي استثمار أو كيان مدرج وفقاً لتجارب كثيرة غالباً ما يصحبه مسارات أخرى أكثر إيجابية للشركة، سواء كان المالك مؤسس أو استراتيجي أو حليف مؤثر.

في السوق المحلي سيولة وفيرة وشركات تراقب الفرص وتقنص المتاح منها، سواء فرص متعثرة أو فرص مدرة، ومؤخراً شهد السوق تجارب على هذا المستوى، وتحولت أسهم متعثرة على حافة الإفلاس إلى شركات نشطة جاذبة للسيولة.

البورصة... ترقب وتعطش لمحفزات جديدة ومبادرات مؤسسية



كتب محمود محمد:

ربما يجمع المراقبون على أن الثقة متوفرة وقائمة ولا جدال فيها أو عليها، لكن السوق وسط الأجواء المحيطة بالمنطقة وفي ظل ظروف تشكل تحديات وتداعيات تحتاج إلى مبادرات ومحفزات أكثر إيجابية تكون بمثابة عامل دعم. البدايات الإيجابية التي تشهدها جلسات التداول، وقبل الإغلاقات تشهد تباينات وتراجعات تعكس استراتيجية المستثمرين قصيرة الأجل التي تعتمد على المحافظة على نشاط جيد وحد أدنى من التداولات لكن بالشراء صباحاً والسعي للبيع بربح قليل أو حتى التخارج بخسارة العمولة أو خسارة معقولة ومقبولة.

هذه الاستراتيجية يعتمد عليها شرائح من الأفراد، فيما المقابل هناك إفصاحات مستمرة بزيادة ملكيات مؤسسية ورفع حصص استراتيجية، وهو ما يعكس التباين في التوجهات، وهو وضع طبيعي وصحي في ذات الوقت.

التفاعل مع الأحداث سواء الإيجابية أو السلبية يؤكد حساسية السوق ويعكس فعالية اختلاف

55.9 مليون دينار خسارة السوق وسط مكاسب لـ 60 شركة

وجهات النظر والتقديرات، مع العلم أن تلك التباينات تخلق الفرص.

خسائر السوق أمس بلغت 55.9 مليون دينار، وهي خسارة مقبولة ومعقولة وفي إطار يعكس معظم الأجواء المحيطة، سواء التداعيات

الجيوسياسية أو النتائج الفصلية للربع الثاني التي لا تزال مستويات الإفصاح بشأنها قليلة جداً، حيث لم تعلن سوى شركتين فقط حتى الآن عن نتائج الفترة المنتهية في 30 يونيو.

جدير ذكره أنه بالرغم من تباين مؤشرات السوق وغلبة اللون الأحمر عليها إلا أن 60 شركة شهدت مكاسب وارتفعت أسعارها مقابل تراجع أسعار 56 أخرى من إجمالي 133 سهم شملتهم التداولات.

وانخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.13%، و "العام" بـ 0.10%، وتراجع "الرئيسي 50" بنحو 0.33%، بينما ارتفع "الرئيسي" بـ 0.04%، عن مستوى الثلاثاء.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ 7 قطاعات على رأسها المواد الأساسية بـ 2.81%، بينما تراجع 5 قطاعات أخرى في مقدمتها التكنولوجيا بـ 1.55%، واستقر قطاع منافع. وجاء سهم «التخصيص» على رأس نشاط الكميات بحجم بلغ 15.71 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 5.06 مليون دينار.

إفصاحات البورصة

«كميفك»: توقيع عقود لبيع وشراء عقارات بقيمة 16.6 مليون دينار

وتوقعت «كميفك» أن تُحقق الصفقة ربحاً بقيمة 730 ألف دينار من عمليات بيع العقارات، فضلاً عن انخفاض حجم أصول الشركة وما يترتب عليه من تراجع المطلوبات المتداولة والالتزامات، والذي سوف ينعكس على البيانات المالية للشركة.

وأشارت إلى أنه سيتم الإعلان عن أي مستجدات لاحقة عقب استكمال الإجراءات والحصول على الموافقات النهائية وتوقيع العقود.

أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي توقيع عقد ابتدائي عبر شركة تابعة لإحدى الشركات التابعة؛ لبيع وشراء عدد من العقارات بقيمة إجمالية تتجاوز 16.55 مليون دينار كويتي.

الصفقة تضمنت بيع عقارين في منطقة المهبولة بقيمة 3.7 مليون دينار، وبيع عقارين في حولي بقيمة إجمالية بلغت نحو 7.95 مليون دينار، إلى جانب شراء عقار في السالمية بقيمة 4.9 مليون دينار.



«ميننا»: 76% نمو أرباح الربع الأول

ارتفعت أرباح شركة مينا العقارية خلال الربع الأول المنتهي في 30 يونيو 2026 بنسبة 76% سنوياً.

سجلت الشركة ربحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بختام يونيو السابق بقيمة 263.77 ألف دينار، مقابل 149.55 ألف دينار أرباح الربع الأول المناظر من عام 2025.

ويعود صافي الربح بشكل رئيسي إلى المكاسب المحققة من الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تغير في هيكل ملكية «تنظيف»

ارتفعت ملكية مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس (شركة الرغد والمنار العقارية، وشركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات) في شركة «تنظيف» إلى 16.29%.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» ينهي تعاملاته متراجعا 0.10% وسط انخفاض 15 قطاعا



اجتماع الجمعية العامة غير العادية المتضمنة تخفيض رأس مال الشركة، كما أعلنت شركة اليمامة للصناعات الحديدية عن توقيع تابعتها عقداً لتصنيع وتوريد معدات إنتاج الكتل الحديدية مع شركة أوروبية، وأفصحت شركة ثمار التنمية القابضة عن تعيين مستشار مالي لإدارة اكتتاب أسهم حقوق الأولوية.

وعلى مستوى الأرقام القياسية للأسهم، سجل سهم ام أي اس قمة تاريخية جديدة عند 231.6 ريال رغم تراجع بنسبة 1.36% بنهاية الجلسة.

وفي المقابل، سجلت أسهم تكوين، نفوذ، اس ام سي للرعاية الصحية، النايفات، والدواء قيعانا تاريخية جديدة خلال تداولات.

كما أغلق سهم ليفا عند أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً رغم تراجع بنسبة 2.53%، فيما أغلقت أسهم شاكر، الكثيري، أسواق عبدالله العثيم، لازوردي، والخدمات الأرضية عند أدنى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً.

أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً، وذلك عقب إعلان الشركة عن نتائجها المالية التقديرية للنصف الأول من عام 2026.

أما الأسهم الأكثر انخفاضاً، فقد تصدرها سهم إنتاج بنسبة 6.35% ليغلق عند 27.12 ريال، وهبط سهم الأبحاث والإعلام بنسبة 6.33% عند 64.35 ريال، كما تراجع سهم الدواء بنسبة 4.20% مسجلاً أدنى مستوى تاريخي له عند 41.56 ريال، وانخفض سهم بترو رابغ بنسبة 3.11% ليغلق عند 14.03 ريال.

الأكثر نشاطاً

وفيما يخص نشاط التداول، تصدر سهم الراجحي قائمة السيولة بنحو 276.85 مليون ريال مع تراجع السهم بنسبة 0.23%، تلاه البنك الأهلي بقيمة 197.68 مليون ريال.

ومن حيث الحجم، جاء سهم أمريكانا في الصدارة بتداول 11.41 مليون سهم مع استقرار سعره عند 2.14 ريال، وكان المركز الثاني لسهم بترو رابغ بحمية بلغت 9.04 مليون سهم. وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات الجوهرية، حيث أعلنت شركة كيماثيات الميثانول (كيمانول) عن نتائج

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) جلسة أمس الأربعاء بتراجع نسبته 0.10%، حيث فقد المؤشر 11.1 نقطة ليغلق عند مستوى 10,704.51 نقطة.

وشهدت الجلسة تفوقاً لعدد الشركات الخاسرة التي بلغت 170 شركة مقابل ارتفاع 87 شركة، بينما استقرت أسهم 13 شركة دون تغيير، وسجلت قيم التداول الإجمالية 3.9 مليار ريال بتداول 205.79 مليون سهم.

وتحرك المؤشر العام خلال الجلسة في نطاق بلغ 67.17 نقطة، حيث سجل أعلى مستوى له عند 10,761.79 نقطة، بينما بلغ أدنى مستوى له 10,694.62 نقطة، وذلك بعد افتتحه عند مستوى 10,725.3 نقطة.

وشهدت الجلسة ضخ سيولة إجمالية بلغت 3.90 مليار ريال، توزعت على تداول 215 مليون سهم عبر صفقات منفذة في مختلف القطاعات، حيث استحوذت الشركات العشر الأكثر نشاطاً من حيث القيمة على حصة جوهرية من إجمالي التداولات.

15 قطاعاً باللون الأحمر

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 15 قطاعاً باللون الأحمر، بصدارة قطاع الإعلام والترفيه الذي هبط 3.66%، وتراجع قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.87%، كما تراجع قطاع الطاقة 0.78% متأثراً بهبوط سهم أرامكو السعودية بنسبة 0.82% ليغلق عند 26.64 ريال.

وفي المقابل، تصدر قطاع إدارة وتطوير العقارات الارتفاعات بعد صعوده 1.21%، مدعوماً بارتفاع سهم العقارية بنسبة 5.62%، كما ارتفع قطاع البنوك بنسبة 0.48% في ظل صعود سهم البنك الأهلي 1.29%.

تحركات الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، تصدر سهم العقارية المكاسب بنسبة 5.62% ليصل إلى 18.03 ريال، يليه سهم الكيماثية بنسبة 3.68% مغلقاً عند 8.45 ريال، كما ارتفع سهم جرير بنسبة 1.40% ليصل إلى 18.1 ريال، مسجلاً

بورصات خليجية

مؤشر السوق الموازي يغلق بارتفاع 0.19% وسط تداولات هادئة



أنهى مؤشر السوق الموازي السعودي (نمو) جلسة تداول الأربعاء متراجعا 0.19%، بخسائر بلغت 42.88 نقطة، ليصل إلى مستوى 22,581.79 نقطة.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات 8.47 مليون ريال، بتداول 1.4 مليون سهم، وسجلت اسهم 30 شركة ارتفاعا في أسعارها، بينما تراجعت أسهم 37 شركة، وبقيت 59 شركة دون تغيير في مستوياتها السعرية.

واتسمت حركة التداولات بالهدوء النسبي مع تركيز السيولة في عدد محدود من الأسهم القيادية والمتوسطة. توزعت على مختلف القطاعات المدرجة في السوق.

وتصدر سهم كير قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة بلغت 9.76% ليغلق عند 1.35 ريال، تلاه سهم الرشيد الذي صعد بنسبة 8.11% مسجلاً 65.95 ريال، كما حقق سهم ملكية مكاسب بنسبة 7.82% ليصل إلى 43 ريالاً، وارتفع سهم وجا بنسبة 7.37% ليغلق عند 6.56 ريال.

وفي المقابل، سجل سهم بناء أعلى نسبة تراجع في السوق بنسبة 9.65% ليغلق عند 30.52 ريال، تلاه سهم ملان الذي انخفض بنسبة 7.55% ليصل إلى 0.98 ريال، وتراجع سهم شموع الماضي بنسبة 7.46% ليغلق عند 8.56 ريال، وهبط سهم أصول وبخيت 7.42% عند مستوى 11.1 ريال.

وعلى صعيد نشاط السيولة، استحوذ سهم طبية على المركز الأول من حيث القيمة المتداولة بنحو 1.01 مليون ريال، وجاء سهم يقين في المرتبة الثانية بسيولة بلغت 0.78

المستقبلية القائمة بتداول 0.36 مليون سهم، تلاه سهم لانا بتداول 0.11 مليون سهم، ثم سهم يقين بنحو 0.09 مليون سهم، كما شهد سهم دار المركبة تداول 0.08 مليون سهم، وسهم طبية بنحو 0.05 مليون سهم.

مليون ريال، تلاه سهم الرعاية المستقبلية بقيمة 0.58 مليون ريال كما برز سهم جروب فايف بسيولة قدرها 0.56 مليون ريال، وسهم عسق بنحو 0.54 مليون ريال. أما من حيث كمية التداول، فقد تصدر سهم الرعاية

بورصة البحرين تغلق تعاملاتها على تراجع بنسبة 0.13%

أنهت بورصة البحرين تعاملات الأربعاء، على تراجع؛ بضغط قطاعات المال والصناعات والسلع الاستهلاكية الكمالية.

ومع ختام التعاملات، تراجع المؤشر العام بنسبة 0.13%، إلى مستوى 1987 نقطة، وسط تعاملات بحجم 692.61 ألف سهم، بقيمة 205.01 ألف دينار، توزعت على 53 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم الفنادق الوطنية بـ 7.14%، تلاه سهم مجمع البحرين للأسواق الحرة بـ 1.07%، وسهم ايه بي إم تيرمينالز البحرين بـ 0.74%، وسهم بنك جي إف إتش بـ 0.71%.

كما انخفض سهم صلة الخليج بـ 0.58%، وسهم المؤسسة العربية المصرفية بـ 0.33%، وسهم بنك البحرين الوطني بـ 0.19%.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك جي إف إتش بتداول 248.95 ألف سهم بسعر 0.563 دينار للسهم، تلاه سهم بنك السلام بتداول 163.39 ألف سهم بسعر 0.210 دينار للسهم.

مؤشر سوق دبي يتراجع بنسبة 0.3%.. وأبوظبي ينخفض 0.2%



وفي سوق أبوظبي للأوراق المالية، انخفض مؤشر السوق بنسبة 0.2% أو بـ 21 نقطة عند 9831 نقطة، وتداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 930 مليون درهم.

ومن أصل 91 شركة تم تداول أسهمها، ارتفعت أسهم 33 شركة، بينما انخفضت أسهم 44 شركة، وبقيت 14 شركة على ثبات. وأقل سهم أدنوك للإمداد والخدمات، على ارتفاع بنسبة 0.2% عند 6.26 درهم، وتداولات قاربت 11 مليون سهم، بينما انخفض سهم أدنوك للغاز بنسبة 0.6% عند 3.34 درهم، وتداولات قاربت 15 مليون سهم.

وسجل سهم أدنوك للإمداد والخدمات أعلى إغلاق له خلال جلسة، منذ الإدراج في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

وانخفض سهم ألفاظي القابضة بنسبة 1.9% عند 7.70 درهم، وتداولات تجاوزت 11 مليون سهم، بينما ارتفع سهم موانئ أبوظبي بنسبة 2.7% عند 4.97 درهم، وتداولات تجاوزت 5 ملايين سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم الدار العقارية، حيث انخفض بنسبة 0.1% عند 7.76 درهم، وتداولات قاربت 18 مليون سهم.

أقل مؤشر سوق دبي المالي جلسة أمس الأربعاء، على ارتفاع بنسبة 0.3% أو 20 نقطة عند 5911 نقطة، مع تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 583 مليون درهم.

وشهد سوق دبي ارتفاع أسهم 22 شركة من أصل 50 شركة تم تداولها، بينما انخفضت 16 شركة، وبقيت 15 شركة على ثبات. وأقل سهم إعمار العقارية على ارتفاع بنسبة 0.3% عند 11.54 درهم، وتداولات تجاوزت 20 مليون سهم، فيما صعد سهم ديار للتطوير بنسبة 1.3% عند 0.782 درهم، وتداولات قاربت 7 ملايين سهم.

وبقي سهم ديوا على ثبات عند 2.71 درهم، وتداولات قاربت 17 مليون سهم، بينما ارتفع سهم الإمارات للاتصالات المتكاملة - دو بنسبة 1.3% عند 12.26 درهم، وتداولات قاربت مليوني سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم طلبات هولدينغ حيث ارتفع بنسبة 0.8% عند 1.19 درهم، وتداولات قاربت 83 مليون سهم، فيما صعد سهم الإمارات دبي الوطني بنسبة 0.3% عند 29.94 درهم، وتداولات تجاوزت حاجز المليون سهم.

سوق أبوظبي للأوراق المالية

مؤشر مسقط يتراجع بنسبة 0.43% بنحو 31.18 نقطة

وتراجع حجم التداولات خلال جلسة بنسبة 20.91%، ليصل إلى 87.9 مليون ورقة مالية، مقابل 111.14 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات بنسبة 19.04%، إلى 26.31 مليون ريال، مقارنة بنحو 32.5 مليون ريال جلسة الأربعاء.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم النشطة حجمًا بتداول 19.28 مليون سهم، فيما تصدر سهم بنك مسقط النشاط قيمة بنحو 4.93 مليون ريال.

للتسويق للرابحين بالسوق الأول بنسبة 9.49%.

وانخفض مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.56%؛ مع تقدم
سهم الأسماك العمانية على المتراجعين بنسبة 8.33%،

وتراجع الأنوار لبلاط السيراميك بنسبة 4.76% .
وعلى الجانب الآخر، انفراد مؤشر القطاع المالي بارتفاع

بنسبة 0.15%، بدعم سهم الأنوار للاستثمارات المرتفع
بنسبة 2.31%، وارتفع العمالية العالمية للتنمية والاستثمار

«أومينفست» بنسبة 1.87%.

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الأربعاء، متراجعا 0.43%، بإقفاله عند مستوى 7,571.4 نقطة، خاسرا 31.18 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الثلاثاء.

وتأثر المؤشر العام بتراجع القطاعين الخدمات والصناعة، وهبط الأول 0.7%، بضغط سهم مدينة مسقط للتحلية

المراجع بنسبة 3.23%، وتراجع سهم أوكيو لشبكات الغاز بنسبة 1.38%.

وحد من تراجع قطاع الخدمات صادرة سهم النفط العمانية

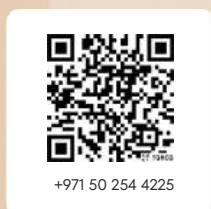


AL AMIRI
مخملات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب
الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن
نفسها

القطع الصيفية . القطع الشتوية . شالات و
أصواف . نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للطالب أو
الإستفسار

بورصات عالمية

توترات الشرق الأوسط تقلص
مكاسب الأسهم الأوروبية

أسهم التكنولوجيا تتلقى دعماً من نمو أرباح الشركات



وفي المقابل، سجلت السوق الألمانية أداءً أضعف من بقية أسواق المنطقة، إذ تراجع المؤشر الألماني بنحو 1% متأثراً بهبوط سهم شركة البرمجيات «ساب» بنسبة 2%. كذلك انخفضت أسهم شركات برمجيات أخرى، من بينها «داسو سيستمز» و«كابجيميني»، بأكثر من 1% لكل منهما.

ومن بين الأسهم البارزة، قفز سهم شركة «ريتشمونت» السويسرية للسلع الفاخرة، المالكة للعلامة التجارية «كارتييه»، بنسبة 5.3% بعد إعلانها نتائج فاقَت التوقعات للربع الأول، مدعومة بالطلب القوي على مجوهراتها في آسيا والأميركتين. ويتابع المستثمرون نتائج الشركات وتوقعاتها المستقبلية في وقت ارتفعت فيه أسعار النفط إلى 85 دولاراً للبرميل، عقب تصاعد التوتر بين إيران والولايات المتحدة وإغلاق طهران لمضيق هرمز الحيوي، ما زاد من المخاوف بشأن تداعيات الأزمة على الاقتصاد والأسواق العالمية.

استقرت الأسهم الأوروبية إلى حد كبير خلال تعاملات الأربعاء، إذ حد حذر المستثمرين من تصاعد التوترات في الشرق الأوسط من تأثير المكاسب التي حققتها أسهم شركات التكنولوجيا، المدعومة بالتوقعات القوية لشركة «إيه.إس.إم.إل» المصنعة لمعدات الرقائق الإلكترونية.

وبحلول الساعة 07:09 بتوقيت غرينتش، تراجع مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 0.1% إلى 641.07 نقطة، مع تسجيل معظم القطاعات خسائر متفاوتة. وقادت أسهم التكنولوجيا المكاسب، مرتفعة بنسبة 1.4% بدعم من صعود سهم «إيه.إس.إم.إل» بنحو 6% بعد أن رفعت الشركة توقعاتها المالية لعام 2026، ما عزز ثقة المستثمرين في قوة الطلب المرتبط بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

كما ارتفعت أسهم شركات مرتبطة بقطاع الرقائق الإلكترونية، من بينها «إيه.إس.إم» و«سوتيك»، بأكثر من 2% لكل منهما.

عطالورات
مقاميس

maqames -perfume

55205700



بورصات عالمية

أسهم الرقائق تدعم «نيكاي» ليغلق على ارتفاع قوي



أنهى مؤشر نيكاي الياباني تعاملات الأربعاء، مدعوماً بمكاسب أسهم الشركات المرتبطة بصناعة الرقائق الإلكترونية، بعدما عززت مكاسب وول ستريت والتوقعات الإيجابية لشركة «إيه.إس.إم.إل» الهولندية ثقة المستثمرين في قطاع أشباه الموصلات.

وارتفع مؤشر نيكاي بنسبة 1.49% ليغلق عند 68751.51 نقطة، فيما صعد مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 1.22% إلى 4088.12 نقطة.

وجاء الأداء الإيجابي للسوق اليابانية بعد صعود مؤشري «ستاندرد أند بورز 500» و«ناسداك» في جلسة الثلاثاء، مدفوعين بنتائج قوية للبنوك الكبرى وبيانات تضخم جاءت أقل من المتوقع، ما عزز شهية المستثمرين للمخاطرة رغم استمرار التوترات في الشرق الأوسط.

كما ارتفع مؤشر أشباه الموصلات الأميركي، الذي يعد مؤشراً مهماً لأسهم شركات الرقائق اليابانية، بنسبة 2.54%، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أسهم القطاع في طوكيو.

وزادت شركة «إيه.إس.إم.إل» من تفاؤل المستثمرين بعدما رفعت توقعاتها المالية لعام 2026، وأعلنت خطتها لتوسيع طاقتها الإنتاجية عقب تحقيق أرباح فصلية تجاوزت التوقعات، مدفوعة بالطلب المتنامي على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وقال فوميو ماتسوموتو، كبير المحللين في شركة «أوكاسان» للأوراق المالية، إن السوق استقبلت نتائج «إيه.إس.إم.إل» القوية بارتياح، لكنه أشار إلى أن المستثمرين لا يزالون غير مقتنعين بالكامل بعودة موجة الصعود القوية لأسهم الذكاء الاصطناعي، ومن المرجح أن يستمروا في إعادة

سهم مجموعة «ميتسوبيشي يو إف جيه» المالية بنسبة 2.69%، وصعد سهم «نومورا هولدينغز» بنسبة 4.7%.

في المقابل، شكل سهم مجموعة «سوفت بنك» أكبر ضغط على مؤشر نيكاي بعد تراجعته 3.26%، فيما انخفض سهم «فاست ريتيلينغ» المالكة للعلامة التجارية «يونيكلو» بنسبة 0.49%.

توزيع استثماراتهم بين القطاعات المختلفة.

وعلى صعيد الأسهم الفردية، قفز سهم «طوكيو إلكترو» المنافسة لشركة «إيه.إس.إم.إل»، بنسبة 4.37%، بينما ارتفع سهم «أدفانتست» المتخصصة في معدات اختبار الرقائق بنسبة 5.83%.

كما استفاد القطاع المالي من تحسن المعنويات، إذ ارتفع

أسهم التكنولوجيا تقود مكاسب الأسواق الآسيوية

الأمريكية بعد الارتفاع الحاد للعوائد، حيث تراجع عائد سندات العشر سنوات إلى 4.58% مع استبعاد الأسواق لرفع الفائدة خلال الشهر الجاري.

وأوضح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارث في شهادته أمام المشرعين أن قراءة التضخم الأخيرة إيجابية لكن الطريق لا يزال طويلاً لتحقيق الاستقرار الكامل للأسعار ومكافحة نموها المستمر بالسوق.

بدعم صعود سهم إس كيه هابنكس بنسبة 11% إثر مكاسب قوية لشهادات إيداعه الأمريكية.

وفي الصين، استقرت أسواق الأسهم المحلية عقب تسجيل نمو غير متوقع في مبيعات التجزئة بنسبة 1%، وتجاوز الإنتاج الصناعي التقديرات بارتفاعه بنسبة 5.3% رغم تراجع النمو الإجمالي للبلاد.

وشهدت أسواق الدين استقراراً في سندات الخزانة

سجلت الأسهم الآسيوية مكاسب قوية بالتزامن مع تقليص المتداولين لرهانات رفع أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أعقاب بيانات التضخم الأمريكية المتباطئة، مما أعاد الزخم لتعاملات قطاع الذكاء الاصطناعي.

وقاد مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي الارتفاعات الإقليمية بفقرة بلغت نحو 7% ليستعيد صدارته العالمية،

ارتفاع طفيف لعقود الأسهم الأمريكية وسط تصاعد التوترات في الشرق الأوسط

وارتفعت أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 0.6% لتتجاوز 79 دولارًا للبرميل. كما ارتفع سعر خام برنت العالمي بنسبة 0.7% ليتجاوز 85 دولارًا للبرميل.

وانخفضت احتمالية رفع سعر الفائدة في اجتماع البنك المركزي في يوليو إلى 17% من 42% في السابق، وفقاً لأداة FedWatch التابعة لبورصة شيكاغو التجارية (CME). ومع ذلك، لا تزال الأسواق تتوقع رفعاً في وقت لاحق من هذا العام، حيث يرجح المتداولون بنسبة 63% أن ترتفع أسعار الفائدة بمقدار ربع أو نصف نقطة مئوية بعد اجتماع سبتمبر.

قال آدم كرينافولي، مؤسس شركة «فايتال نوليدج»، في مذكرة: «على الرغم من أن قطاع الطاقة لعب دوراً كبيراً في تباطؤ الأسعار، إلا أن التيسير النقدي كان واسع النطاق وشمل العديد من القطاعات، مما شكل ارتياحاً للمستثمرين. ومع ذلك، فإن الوضع ليس على ما يرام بالنسبة للاحتياطي الفيدرالي والاقتصاد - فالتضخم لا يزال مرتفعاً بشكل مطلق، وعادت أسعار النفط إلى الارتفاع، وثبتت الذكاء الاصطناعي أنه عامل تضخمي للغاية في الوقت الحالي».



ارتفعت العقود الآجلة لمؤشر ستاندر أند بورز 500 ارتفاعاً طفيفاً يوم أمس مدفوعة بمكاسب شركات تصنيع الرقائق الإلكترونية، إلا أن هذه المكاسب ظلت محدودة مع استمرار تصاعد التوترات بين إيران والولايات المتحدة.

وصعدت العقود الآجلة لمؤشر السوق الأوسع بنسبة 0.1%، بينما أضافت العقود الآجلة لمؤشر «ناسداك 100» 0.4%.

أما العقود الآجلة لمؤشر داو جونز الصناعي فقد تداولت عند مستوى قريب من خط الاستقرار.

ورفعت الشركة المصنعة لمعدات أشباه الموصلات ASML توقعاتها للمبيعات للمرة الثانية هذا العام. وارتفعت أسهم شركتي إنتل ولام ريسيرش بأكثر من 2%.

وفي لوقت ذاته، ارتفعت أسعار النفط الخام بعد أن أعلنت القيادة المركزية الأمريكية أن الولايات المتحدة شنت المزيد من الهجمات على إيران. أعلنت القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) في بيان لها على منصة X أن «الضربات تهدف إلى إضعاف القدرات العسكرية التي تستخدمها القوات الإيرانية لمهاجمة السفن التجارية في مضيق هرمز».



نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

اعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

15 يوليو 2026



عوائد القطاعات				
القطاعات	التغيير الثغير اليومي	إغلاق العوشرات	التغيير اليومي	من بداية العام
بورصة الكويت	▼	8,649.9	(0.10%)	(2.89%)
الطاقة	▲	1,782.7	1.02%	(0.20%)
مواد أساسية	▲	838.3	2.81%	(2.50%)
صناعية	▲	753.7	0.04%	(0.39%)
سلع استهلاكية	▲	1,154.5	0.98%	(0.79%)
رعاية صحية	▲	633.6	0.80%	(6.20%)
الخدمات الاستهلاكية	▲	2,237.0	0.15%	(2.11%)
اتصالات	▼	1,405.1	(0.08%)	(2.41%)
بنوك	▼	2,065.7	(0.17%)	0.28%
التأمين	▲	2,141.9	0.35%	(26.08%)
العقل	▼	2,047.8	(0.29%)	2.07%
خدمات مالية	▼	1,744.8	(0.19%)	(0.27%)
تكنولوجيا	▼	5,078.0	(1.55%)	(5.03%)
متنوع	=	373.7	0.00%	(0.70%)

أداء المؤشرات				القيمة	مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية
من بداية العام	شهري (%)	اليومي (%)	اليومي (نقطة)		
(4.54%)	(0.17%)	(0.13%)	(11.6)	9,067.15	▼ مؤشر السوق الأول
16.61%	3.17%	(0.33%)	(33.5)	10,132.08	▼ مؤشر رئيسي 50
5.98%	(2.90%)	0.04%	3.4	8,798.95	▲ مؤشر السوق الرئيسي
(2.89%)	(0.65%)	(0.10%)	(8.6)	8,649.94	▼ مؤشر السوق العام
(2.80%)	(0.62%)	(0.11%)	(55.9)	52,036.30	▼ قيمة السوق (مليون دك)

المتوسط اليومي		التغير اليومي %	القيمة	مؤشرات التداول
2025	2026			
451.7	323.4	(25.3%)	202.1	حصة المتداول (مليون سهم)
109.7	83.8	(18.6%)	52.1	قيمة المتداول (مليون ر.د.)
22,254	21,288	(15.0%)	16,447	عدد الصفقات

[illegible][illegible][illegible]

ملاحظة: معضات السعر لربعة معضات على اساس الاسعار الحالية وصافي الربح على 12 شهر المتعدية في 31 مارس 2026. معضات السعر لقيمة التقديرية معضات على اساس الاسعار الحالية وحقوق المساهمين. كما في 31 مارس 2026. العائد الجوزي لاسهم معضات على اساس التوزيعات الفعلية لعام 2025 والاسعار الحالية. الشركات التي تختلف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لاجراء اية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطبق. NM غير قابل للاعتساب.




حمل التطبيق
وتمتع بمجموعة
من الحلول الاستثمارية



تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية

كامكو إنفست
خدمات استثمارية متكاملة

إدارة الأصول
الاستثمارات المصرفية
الوساطة المالية

استبيان «الاقتصادية»

يوليو 2026

توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت... عدالة!



السؤال

«هل تؤيد فك ارتباط
التوزيعات النقدية عن
المنحة لتكون التوزيعات
النقدية بما لا يزيد عن
5 أيام عمل بعد
الجمعية العمومية؟»

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يوليو 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت عدالة!»

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق تنافسية السوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة. وسؤال استبيان يوليو عن مطالبة جموع المساهمين والمستثمرين بسرعة توزيعات الأرباح النقدية وفك ارتباطها مع توزيعات المنحة، خصوصاً وأنها تحتاج لموافقة فقط من الجمعية العمومية، وذلك لسرعة تدفق السيولة، حيث أن جزء من العدالة يكمن في منح المساهمين توزيعاتهم في أسرع وقت، حيث أنه حتى الآن هناك شركات لم تمنح المساهمين توزيعات عام 2025.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

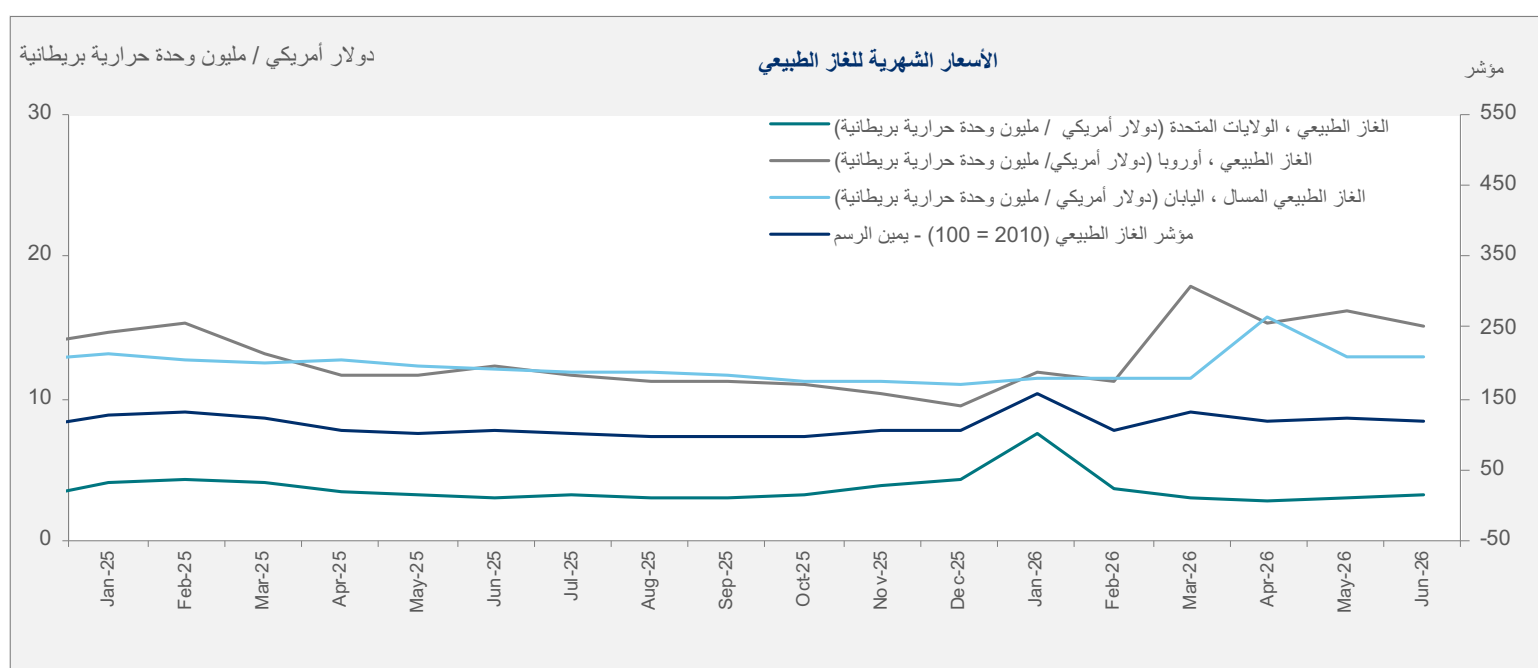
Maqames_perfume

55205700

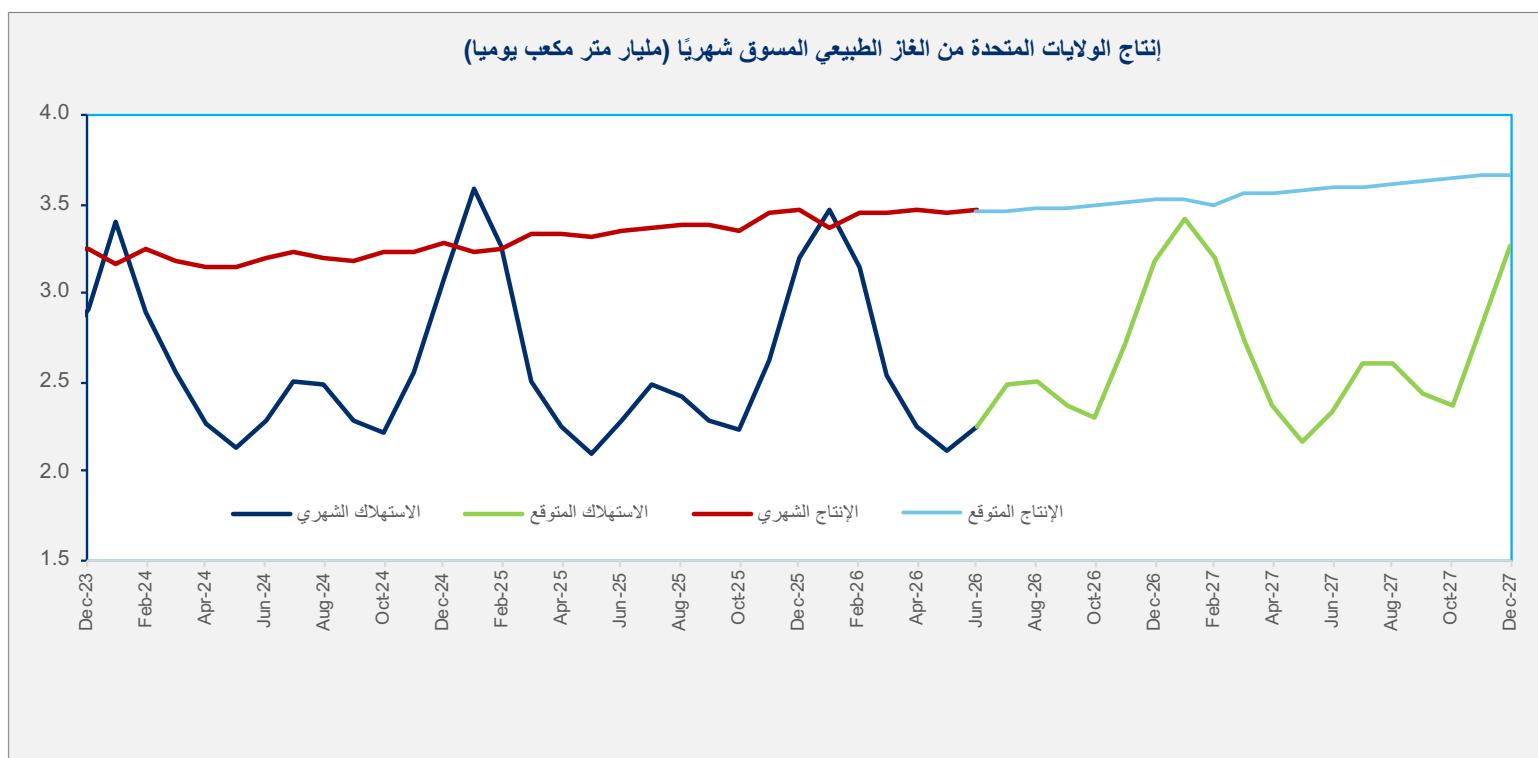


ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي نتيجة استمرار حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط

إنخفاض شحنات الغاز الطبيعي المسال من قطر والإمارات بمقدار 35 مليار متر مكعب على أساس سنوي



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي نموًا خلال الفترة ذاتها. وبصفة عامة، من المتوقع أن ينخفض الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي بنسبة 1 في المائة خلال العام 2026 بأكمله. أما في اليابان، فقد تراجع الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة 1.5 في المائة على أساس سنوي، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى انخفاض استخدام الغاز في توليد الكهرباء نتيجة المبادرات الحكومية الهادفة إلى تعزيز استهلاك محطات توليد الكهرباء العاملة بالفحم، إلى جانب إعادة تشغيل محطة كاشيوازاكي-كاريوا للطاقة النووية. وبالمقارنة، تراجع الطلب على الغاز الطبيعي في كوريا أيضاً خلال النصف الأول من العام 2026، مدفوعاً إلى حد كبير بالأثر المباشر لاضطراب الإمدادات الناجم عن إغلاق مضيق هرمز.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، تحصل كوريا على نسبة 20 في المائة من وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من الشرق الأوسط، في حين تحصل اليابان على نسبة 7 في المائة فقط من إمداداتها من المنطقة ذاتها. وفي دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انخفض استهلاك الغاز الطبيعي خلال النصف الأول من العام 2026 بنسبة 0.5 في المائة، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى انخفاض استخدام الغاز في قطاع الكهرباء، والذي قابله إلى حد كبير ارتفاع استخدام الغاز الطبيعي في القطاعين السكني والتجاري خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من هذا التراجع الهامشي في الطلب على الغاز، ارتفعت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي بنسبة 1.9 في المائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2026 لتصل إلى 159.9 مليار متر مكعب، وفقاً لشركة الأبحاث بروجول. ومثلت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة (43.9 مليار متر مكعب) ضعف حجم

حالة عدم اليقين الجيوسياسي، وتراكم الشحنات المتأخرة التي ما تزال تؤثر عودة الخدمات اللوجستية إلى طبيعتها. وقد ساهم كل من ارتفاع أسعار العقود الفورية للغاز الطبيعي واضطراب إمدادات الغاز الطبيعي المسال في تراجع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خلال النصف الأول من العام 2026.

استهلاك الغاز الطبيعي

وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، انخفض الطلب آسيوي على الغاز الطبيعي بنسبة تقديرية بلغت 1 في المائة على أساس سنوي، أو ما يعادل 5 مليار متر مكعب، خلال النصف الأول من العام 2026، نتيجة لاضطراب تدفقات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز، ما دفع العديد من الدول الآسيوية إلى اتخاذ إجراءات للتحويل إلى أنواع وقود بديلة منذ اندلاع الصراع في الشرق الأوسط. وقد خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها السابقة لنمو الطلب على الغاز في آسيا خلال العام 2026 من نسبة 4 في المائة إلى انكماش بنسبة 0.5 في المائة، وذلك بصفة رئيسية نتيجة اضطراب إمدادات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز. كما تراجع الطلب على الغاز الطبيعي لدى أكبر ثلاثة مستوردين للغاز الطبيعي المسال في آسيا، وهي الصين واليابان وكوريا، خلال الأشهر الستة الأولى من العام مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025.

ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، شهد إجمالي استهلاك الغاز في عدد من الدول الرئيسية المستهلكة للغاز، والتي تمثل مجتمعة ثلاثة أرباع الطلب العالمي على الغاز، تراجعاً بنسبة 1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1,073 مليار متر مكعب خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2026. وقد تركز هذا الانخفاض بصفة رئيسية في منطقتي أمريكا الشمالية وجنوب آسيا، في حين سجلت منطقتا

قال تقرير صادر عن «كامكو إنفست»، لقد أدى التصعيد الأخير للمواجهات بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب تعزيز الحصار البحري على الموانئ الإيرانية وتجدد إغلاق مضيق هرمز، إلى فرض ضغوط شديدة على أسواق الطاقة العالمية، بما في ذلك أسعار الغاز الطبيعي. وفيما يتعلق باتجاهات الأسعار، سجلت أسعار الغاز الطبيعي العالمية نمواً معتدلاً خلال الربع الثاني من العام 2026. وكان الاستثناء الملحوظ لهذا الاتجاه في الولايات المتحدة، إذ انخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 7.5 في المائة على أساس سنوي ليستقر عند 2.95 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وبالمقارنة، ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا خلال الربع الثاني من العام 2026 بنسبة 31.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 15.58 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، في حين شهد متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسال في اليابان نمواً بنسبة 11.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 13.79 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وجاء نمو أسعار الغاز الطبيعي في آسيا وأوروبا مدعوماً بصفة رئيسية باستمرار حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي واضطرابات الإمدادات التي أثرت على شحنات الغاز الطبيعي المسال التي يتم شحنها عبر مضيق هرمز. وعلى الرغم من تراجع مستويات الأسعار في هذه المناطق عن أعلى مستوياتها المسجلة في مارس 2026، إلا أن الأسعار بوجه عام ظلت أعلى من مستويات العام 2025. كما تلقت أسعار الغاز في أوروبا وآسيا دعماً من استمرار التحول الهيكلي في أوروبا بعيداً عن واردات الغاز الروسية عقب الصراع الروسي الأوكراني. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع على نطاق واسع أن تظل أسعار العقود الفورية العالمية للغاز الطبيعي قوية ومرتفعة على المدى القريب، بدعم من ارتفاع الطلب الموسمي المرتبط باحتياجات التبريد خلال أشهر الصيف. وأعاد الإغلاق الأخير لمضيق هرمز، نتيجة تجدد المواجهات، إثارة المخاوف القائمة منذ فترة طويلة بشأن استمرار الاضطرابات المحتملة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج. وجاء هذا التطور عقب اتفاق وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران في يونيو 2026، والذي تضمن في البداية بنوداً لإعادة فتح الممر المائي، وسمح لعدد محدود من ناقلات الغاز الطبيعي المسال وناقلات النفط الخام باستئناف العبور.

إلا أنه على الرغم من ذلك، يتوقع خبراء القطاع أن يتطلب التعافي الملموس في إمدادات الغاز الطبيعي المسال من المنتجين الخليجيين، ولا سيما قطر والإمارات، وقتاً طويلاً قبل العودة إلى مستويات التشغيل الاعتيادية لما قبل الصراع.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، انخفضت شحنات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخليجية (قطر والإمارات) بمقدار 35 مليار متر مكعب على أساس سنوي خلال فترة الثلاثة أشهر الممتدة من مارس حتى يونيو 2026. وقد تم تعويض هذا النقص في الإمدادات إلى حد كبير من خلال النمو في إنتاج الغاز الطبيعي المسال من مشاريع جديدة دخلت حيز التشغيل في أمريكا الشمالية وأفريقيا.

وفي ذات الوقت، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال من خارج الدول الخليجية بنحو 27 مليار متر مكعب على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها الممتدة من مارس إلى يونيو 2026. وعلى الرغم من التوسع التعويضي في إنتاج الغاز الطبيعي المسال من خارج منطقة الخليج، سجلت إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية انكماشاً صافياً قدره 8 مليار متر مكعب على أساس سنوي خلال الثلاثة أشهر الممتدة بين مارس ويونيو 2026.

ويعزى هذا النقص بصفة رئيسية إلى الأضرار الجسيمة التي لحقت بمدينة رأس لفان الصناعية في قطر، المنشأة الرئيسية لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر، حيث تضررت وحدتان رئيسيتان لمعالجة الغاز خلال الأسابيع الأولى من الحرب بين الولايات المتحدة وإيران. وأدت هذه الضربات فعلياً إلى تقليص ما نسبته 17 في المائة من الطاقة الإنتاجية للمنشأة، ما أجبرها على وقف العمليات بالكامل. ومما زاد من حدة هذه الصعوبات، أن المجمع الإنتاجي نفسه شهد انفجاراً كبيراً في يونيو 2026، نتيجة حادث فني وقع أثناء محاولة إعادة تشغيل العمليات.

والى جانب الأضرار المادية التي لحقت بالبنية التحتية، من المرجح أن تؤدي عدة عوامل إضافية إلى تأخير التعافي الكامل لإمدادات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخليجية، بما في ذلك ارتفاع أقساط التأمين على الشحنات العابرة عبر الخليج، واستمرار

كوريا الجنوبية تحصل على 20% من واردات الغاز من الشرق الأوسط واليابان 7%

انخفاض إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في أوروبا بنسبة 3.2% على أساس سنوي



ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز الطبيعي الجاف في الولايات المتحدة بنسبة 3 في المائة على أساس سنوي في العام 2026، مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع صادرات الغاز الطبيعي المسال والرخم الذي قد تشهد أساسيات أسواق الغاز والنفط.

آفاق نمو الغاز الطبيعي في الدول الخليجية

واجه الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة وإيران في يونيو 2026، والذي وضع إطاراً لإعادة فتح مضيق هرمز، انتكاسة كبيرة عقب تجدد المواجهات مؤخراً بين البلدين. وقد أثرت حالة عدم الاستقرار المستمرة في المنطقة بصورة كبيرة على القدرة على توقع استئناف إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخليجية عبر مضيق هرمز، وكذلك الظروف المحيطة بإعادة فتحه. وفي الوقت الحالي، يمثل الرأي السائد بين محلي السوق في أن المضيق من المتوقع أن يعاد فتحه بالكامل في الربع الثالث من العام 2026. وحتى الآن، أدى إغلاق مضيق هرمز إلى خفض حجم شحنات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخليجية بمقدار 32 مليار متر مكعب خلال النصف الأول من العام 2026 مقارنة بالنصف الأول من العام 2025، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن ينخفض إجمالي حجم إمدادات الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق العالمية من قطر والإمارات بنسبة 45 في المائة على أساس سنوي، أو ما يعادل 55 مليار متر مكعب، خلال العام 2026 بأكمله. ومن المتوقع أن يحد هذا الانكماش من نمو تجارة الغاز الطبيعي المسال عالمياً، والتي يرجح أن تظل مستقرة دون نمو في العام 2026. كما أثرت حالة عدم الاستقرار المستمرة في المنطقة على أنظمة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي في الإمارات. إذ أعاق إغلاق مضيق هرمز صادرات الإمارات من الغاز الطبيعي المسال، في حين تعرضت منشآت معالجة الغاز لديها للأضرار نتيجة ضربات عسكرية. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، تباطأت عمليات تحميل الشحنات في منشأة تسييل الغاز الطبيعي المسال في جزيرة داس بالإمارات لتقتصر على شحنة واحدة أو شحنتين فقط شهرياً خلال الثلاثة أشهر الممتدة بين مارس ويونيو 2026، مقارنة بمتوسط بلغ سبع شحنات من الغاز الطبيعي المسال خلال الفترة المماثلة من العام 2025. من جهة أخرى، تعرض مجمع حبشان للغاز، وهو أكبر منشأة لمعالجة إمدادات الغاز المحلية في الإمارات، لأضرار نتيجة ضربات عسكرية في أبريل 2026. وأدت هذه الأضرار إلى إغلاق المجمع مؤقتاً. ومن المتوقع أن تتعافى الطاقة التشغيلية للمجمع، الذي يعمل حالياً بنسبة 60 في المائة من طاقته، لتصل إلى نسبة 80 في المائة بنهاية العام 2026، وأن يعود إلى طاقته الانتاجية الكاملة بحلول العام 2027.



42.3 مليار متر مكعب.

أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2026 بنسبة 1.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 238.3 مليار متر مكعب. ويعزى هذا النمو المعتدل بصفة رئيسية إلى ارتفاع إنتاج الصين من الغاز الطبيعي خلال هذه الفترة، والذي زاد بنسبة 2.8 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 89.9 مليار متر مكعب. ومن المتوقع أن يواصل إنتاج الغاز الطبيعي في الصين نموه، على الأقل في المستقبل القريب، بعدما حصلت شركة سينوبك، شركة النفط والبتروكيماويات التابعة للدولة، على موافقة لاستكشاف أول حقل غاز صخري فائق العمق في الصين.

وفي الولايات المتحدة، ارتفع الإنتاج التراكمي للغاز الطبيعي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2026 بنسبة 4.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 471 مليار متر مكعب، مقارنة مع 452 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025. وجاء نمو إنتاج الغاز في الولايات المتحدة نتيجة ارتفاع إنتاج الغاز الصخري الجاف، والذي شكل نسبة 82 في المائة من إجمالي إنتاج الغاز في البلاد. ووفقاً لمنتهى الدول المصدرة للغاز، ارتفع إنتاج الغاز الجاف في الولايات المتحدة بنسبة 2.8 في المائة على أساس سنوي خلال الخمسة أشهر الممتدة بين يناير ومايو 2026. وفي ظل مواصلة إنشاء محطات جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال تزداد احتياجات الغاز اللقيم، بما يدعم ديناميكيات جانب الطلب ويوفر طلباً متزايداً على إنتاج الغاز منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. ويأتي جزء كبير من النمو الإضافي في إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة من حوض برميان، الذي شهد نمواً بنسبة 6.5 في المائة على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2026، في حين ظل إنتاج الغاز الجاف في حوض الأبالاش مستقراً إلى حد كبير خلال الستة أشهر الأولى من العام، مسجلاً تراجعاً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة على أساس سنوي.

واردات الغاز الطبيعي من روسيا خلال النصف الأول من العام 2026. وفي منطقة أمريكا الشمالية، تراجع استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 1 في المائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2026، مدفوعاً باعتدال درجات الحرارة خلال فصل الشتاء، ما فرض ضغطاً هبوطية على استخدام الغاز الطبيعي في القطاعين التجاري والسكني. وفي هذا السياق، انخفض استهلاك الغاز في الولايات المتحدة بنسبة 1.5 في المائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2026، في حين ظل استهلاك الغاز في كندا مستقراً خلال الفترة ذاتها. ووفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بعنوان توقعات الطاقة في الأجل القصير، من المتوقع أن يسجل الطلب على الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية تراجعاً هامشياً خلال العام 2026، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى انخفاض استهلاك الغاز الطبيعي في القطاع السكني.

إنتاج الغاز الطبيعي

وفقاً لمنتهى الدول المصدرة للغاز، تشير التقديرات إلى أن إنتاج الغاز العالمي انخفض بنسبة 1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1,390 مليار متر مكعب خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2026، مقابل 1,404 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025. وخلال شهر أبريل 2026 وحده، تراجع إنتاج الغاز الطبيعي العالمي بنسبة 3.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 338 مليار متر مكعب. ويعزى هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى تراجع إنتاج كبار منتجي الغاز والغاز الطبيعي المسال في الدول الخليجية. وشهدت قطر أكبر انخفاض في طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لمنشآت الغاز الطبيعي المسال وإغلاق مضيق هرمز. إلا أن تزايد إنتاج الغاز الطبيعي في منطقتي أمريكا الشمالية وأوروبا الآسيوية عوض جزئياً أثر اضطرابات إمدادات الغاز الطبيعي المسال من دول مجلس التعاون الخليجي على إمدادات الغاز العالمية.

وفي أوروبا، انخفض إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2026 بنسبة 3.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 61.8 مليار متر مكعب، مقابل 63.8 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025، وفقاً لمنتهى الدول المصدرة للغاز. ويمثل ذلك أدنى إجمالي إنتاج في المنطقة خلال فترة السنوات الخمس الماضية. ويعزى انخفاض إنتاج الغاز بصفة رئيسية إلى التراجع الملحوظ في إنتاج المملكة المتحدة، الذي انخفض بنسبة 10.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 9.3 مليار متر مكعب. وفي الوقت ذاته، سجلت النرويج، التي تنتج نحو 68 في المائة من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي التراكمي في أوروبا، نمواً هامشياً بنسبة 0.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى

بنك الكويت الوطني

استمرار ضعف النشاط العقاري في الربع الثاني رغم ظهور بوادر أولية لتعافي الأسعار

جدول رقم 1: مبيعات وأسعار العقار

226	126	425	325	225	125	424	
إجمالي مبيعات العقار	825.8	899.3	1296.5	1243.2	1004.7	829.7	1081.9
% على أساس سنوي	-17.8	8.4	19.8	46.8	17.7	19.0	40.4
% على أساس ربعي	-8.2	-30.6	4.3	23.7	21.1	-23.3	27.7
مبيعات العقار السكني	426.6	394.3	591.1	396.0	418.2	346.1	455.8
% على أساس سنوي	2.0	13.9	29.7	3.2	24.2	-2.0	29.2
% على أساس ربعي	8.2	-33.3	49.3	-5.3	20.8	-24.1	18.8
مبيعات العقار الاستثماري	287.1	291.8	435.2	406.6	482.6	345.4	432.7
% على أساس سنوي	-40.5	-15.5	0.6	28.2	116.2	49.0	87.6
% على أساس ربعي	-1.6	-33.0	7.0	-15.8	39.7	-20.2	36.4
مبيعات العقار التجاري	112.1	213.3	270.2	440.6	103.9	138.2	193.3
% على أساس سنوي	7.9	54.3	39.7	201.5	-64.6	22.9	3.3
% على أساس ربعي	-47.4	-21.1	-38.7	324.2	-24.8	-28.5	32.3
الرقم القياسي لأسعار العقارات*	113.7	112.5	116.3	116.9	120.6	120.4	119.4
% على أساس سنوي	-5.8	-6.5	-2.6	1.4	2.9	1.1	-3.5
% على أساس ربعي	1.0	-3.2	-0.6	-3.1	0.2	0.8	3.5
العقار الاستثماري	105.1	107.0	106.3	104.7	106.1	107.1	105.7
% على أساس سنوي	-0.9	0.0	0.6	5.3	7.1	4.4	1.8
% على أساس ربعي	-1.8	0.7	1.6	-1.3	-0.9	1.3	6.4
العقار السكني	123.2	118.7	127.4	130.6	136.9	135.3	134.6
% على أساس سنوي	-10.0	-12.3	-5.4	-1.8	-0.5	-1.6	-7.7
% على أساس ربعي	3.8	-6.8	-2.5	-4.6	1.2	0.5	1.2

المصدر: وزارة العدل وبنك الكويت الوطني. * الرقم القياسي لأسعار العقارات تم احتسابه بناء على بيانات الصفقات المنشورة من قبل وزارة العدل. وقد تم احتساب المؤشر بشكل ربعي بناء على نوع العقار والمحافظة واعتمدت منهجية المؤشر على الأوزان الثابتة ومعادلة لاسبير بسنة أساس 2019.



فإن تعافي المبيعات السكنية واستقرار الأسعار الإجمالية يوحيان بأن السوق ربما بدأت تتجاوز مرحلة الضعف الحاد التي سادت خلال الربع الأول، لكن تحقيق تعاف مستدام يتطلب تحسناً أوسع في النشاط الاستثماري، وهو أمر يعتمد على الأرجح على استقرار الأوضاع الإقليمية. كما أن التصاعد الأخير للتوترات بين إيران والولايات المتحدة، والذي يهدد اتفاق السلام الموقع بين الطرفين في يونيو، يستدعي الإبقاء على نظرة حذرة بشأن فرص تحقيق ارتفاع ملموس في النشاط العقاري خلال ما تبقى من العام.

لكنها بقيت أقل من مستويات العام الماضي (10.0%- على أساس سنوي). وقد يشير هذا الارتفاع إلى أن التصحيح الحاد الذي شهدته الأسعار خلال العام الماضي بدأ يفقد زخمه تدريجيًا مع تحسن الطلب السكني واستعادة الثقة بشكل تدريجي بعد تراجع حدة التوترات الإقليمية. أما أسعار العقارات الاستثمارية فقد واصلت التراجع بشكل محدود خلال الربع الثاني (1.8%- على أساس ربعي، و0.9%- على أساس سنوي)، وهو ما يتوافق عمومًا مع ضعف نشاط المبيعات الاستثمارية واستمرار حذر المستثمرين. ومع ذلك،

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني : بقيت مبيعات العقارات ضعيفة خلال الربع الثاني من العام، مواصلة حالة التراجع التي شهدتها الربع الأول، رغم أن السوق أظهر مؤشرات أولية على الاستقرار مع انحسار التوترات الجيوسياسية عقب اتفاق السلام المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران. كما شهدت تركيبة النشاط العقاري تغييرًا خلال الربع الثاني، إذ تعافت المبيعات السكنية لتخفف جزئيًا من استمرار الضعف في قطاع العقار الاستثماري، في حين سجلت معاملات العقار التجاري تراجعًا حادًا بعد أدائها القوي في الربع الأول. وسجلت أسعار العقارات خلال الربع الثاني أول نمو ربعي لها منذ عام، مدفوعة بارتفاع أسعار العقارات السكنية. ومع ذلك، يبقى مستقبل السوق العقارية خلال ما تبقى من العام مرتبطًا بتطورات الصراع في منطقة الخليج؛ إذ إن أي انهيار في اتفاق وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران يؤدي إلى تجدد الأعمال العدائية وإغلاق مضيق هرمز قد يؤثر سلبيًا على ثقة المستثمرين والمتعاملين في السوق. وما زلنا نتبنى نظرة متفائلة بحذر بشأن احتمالات تعافي النشاط العقاري خلال عام 2026.

وانخفض إجمالي المبيعات العقارية خلال الربع الثاني من عام 2026 إلى 826 مليون دينار (8.2%- على أساس ربعي، و17.8%- على أساس سنوي)، مسجلة تراجعًا للربع الثاني على التوالي. كما تعد قيمة المبيعات في الربع الثاني الأدنى منذ أكثر من عامين، وبفارق ملحوظ عن المستوى القياسي المسجل في الربع الرابع من عام 2025 والبالغ 1.3 مليار دينار، وهو الأعلى خلال عقد من الزمن (الرسم البياني 1). وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض مبيعات القطاع التجاري المعروف بتقلباته الكبيرة، إذ تراجعت المبيعات فيه لنحو النصف لتبلغ 112 مليون دينار (47.4%- على أساس ربعي، و7.9%+ على أساس سنوي) بعد النشاط القوي المسجل في الربع الأول. كما ساهم في هذا الانخفاض تراجع نشاط القطاع الاستثماري للربع الثاني على التوالي، إذ بلغت المبيعات فيه 287 مليون دينار (1.6%- على أساس ربعي، و40.5%- على أساس سنوي)، وهو أدنى مستوى خلال عامين، مما يعكس تأثير حالة عدم اليقين الجيوسياسية في المنطقة على معنويات المستثمرين. ويتمشى الأداء الضعيف لهذا القطاع أيضًا مع بيانات البنوك التي تشير لتباطؤ نمو الائتمان الموجه للأنشطة العقارية. وفي المقابل، ارتفعت مبيعات العقارات السكنية خلال الربع الثاني إلى 427 مليون دينار (8.2%+ على أساس ربعي، و2.0%+ على أساس سنوي)، معوضة جزءاً من التراجع الذي سُجل في الربع الأول، لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال ثلاثة أرباع سنوية، كما تعافت أعداد الصفقات المنفذة. ويشير هذا التحسن إلى احتمال تزايد قوة الطلب الأساسي رغم استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسية والاقتصادية الكلية. كما شهدت المبيعات السكنية تراجعاً ربعياً حاداً بنسبة 33%، بعد أن كانت قد بلغت مستوى تاريخي قدره 591 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2025، مع ذلك سجلت ارتفاعاً قوياً بنسبة 13.9% على أساس سنوي. وجاء هذا على الرغم من فقدان الواضح للزخم في شهر مارس، إذ تراجعت المبيعات السكنية إلى 91.0 مليون دينار (بانخفاض 46% على أساس شهري).

وفي الوقت نفسه، أظهرت أسعار العقارات مؤشرات أولية على الاستقرار خلال الربع الثاني، وفقاً لمؤشر أسعار العقارات الخاص ببنك الكويت الوطني. فقد ارتفعت الأسعار الإجمالية بنسبة 1.0% مقارنة بالربع السابق، منهية ثلاثة أرباع متتالية من التراجع، رغم أنها ما زالت أقل بنسبة 5.8% مقارنة بمستويات الفترة نفسها من العام الماضي (الرسم البياني 2). وسجلت أسعار العقارات السكنية أقوى تحسن، إذ ارتفعت بنسبة 3.8% مقارنة بالربع السابق، محققة أول زيادة فصلية منذ الربع الثاني من عام 2025،

في إطار التزامه بالارتقاء بتجربة العميل ودعمها بمزايا ذات قيمة مضافة

بنك برقان يطلق حملة الاسترداد النقدي لموسم الصيف بالشراكة مع «فيزا»



محمد الباسين، نائب مدير عام – الخدمات المصرفية الشخصية في بنك برقان

المصرفية «لنكن على دراية»، والتي أطلقها بنك الكويت المركزي مع اتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع البنوك المحلية. ويهدف البنك من خلال هذه المبادرة إلى تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع، وتسليط الضوء على أفضل الممارسات للتعاملات المصرفية الآمنة عبر الإنترنت، إضافة إلى رفع مستوى الوعي بالأساليب المتطورة للاحتيال المالي الرقمي، وتزويد العملاء بالإرشادات اللازمة لحماية بياناتهم الشخصية والمالية وضمان سلامتها.

وللحصول على مزيد من المعلومات حول الحملة الصيفية أو باقة بطاقات فيزا الائتمانية المتاحة، يمكن للعملاء زيارة أي من فروع بنك برقان، أو التواصل مع مركز خدمة العملاء على الرقم 1804080، أو زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك.



على استرداد نقدي يصل إلى 100 دينار كويتي شهرياً كحد أقصى.

وتأتي هذه الشراكة الاستراتيجية بين بنك برقان و«فيزا»، لتؤكد التزامهما المشترك بتوفير حلول مدفوعات رقمية سلسة وآمنة، إلى جانب تعزيز مستويات رضا وتفاعل العملاء عبر تقديم مزايا استثنائية ومبتكرة، وبما يتماشى مع جهود البنك الفاعلة ومساهمته المحورية في تحقيق أهداف رؤية الكويت 2035.

وفي سياق متصل، تأتي هذه الحملة امتداداً لدعم بنك برقان المتواصل لحملة التوعية

بطاقات فيزا الائتمانية بأمان وثقة، مع تحقيق عوائد مالية مجزية على مشترياتهم.

وتتيح الحملة الجديدة لحاملي بطاقات فيزا الائتمانية الاستفادة من استرداد نقدي بنسبة 5% على معاملاتهم الدولية الشهرية. ويشمل هذا العرض المتميز كافة المشتريات التي تُجرى خارج البلاد، سواء عبر أجهزة نقاط البيع (POS) في المحلات التجارية أو من خلال التسوق عبر الإنترنت من المواقع العالمية. وبمجرد إنفاق 500 دينار كويتي أو أكثر دولياً في الشهر، يحصل عميل بنك برقان

في إطار جهوده المستمرة للارتقاء بالتجربة المصرفية للعميل وتقديم حلول مالية ذات قيمة مضافة، أعلن بنك برقان عن إطلاق حملة الاسترداد النقدي (Cashback) لموسم الصيف، بالتعاون مع شركة فيزا، الرائدة عالمياً في مجال المدفوعات الرقمية.

وتستمر الحملة على مدار ثلاثة أشهر، ابتداء من يوليو وحتى 30 سبتمبر المقبل، لتتيح للعملاء تحويل نفقاتهم خلال موسم العطلات والصيف إلى مكافآت استرداد نقدي مجزية، في خطوة تترجم تقدير البنك لولاء حاملي بطاقات فيزا الائتمانية وثقتهم المستمرة فيه كشريك مالي.

وتأتي هذه المبادرة امتداداً لاستراتيجية بنك برقان الرامية إلى ترسيخ رضا العملاء، وتطوير الخدمات المصرفية عبر تقديم مزايا إضافية تلبي احتياجاتهم اليومية، وتعزز مكانة بطاقات البنك كإحدى أبرز الخيارات في السوق المحلي. وتعقيباً على الحملة، صرّح محمد الياسين، نائب مدير عام – الخدمات المصرفية الشخصية في بنك برقان، قائلاً: «انطلاقاً من شعارنا الراسخ «أنت دافعنا» الذي نفخر به، يسعدنا أن نساهم في إضفاء طابع استثنائي لا يُنسى على العطلة الصيفية لعملائنا. وتأتي هذه المكافأة الخاصة للاسترداد النقدي بالشراكة مع «فيزا» لتلبي تطلعاتهم، وتواكب نمط حياتهم واحتياجات سفرهم خلال هذا الموسم».

وأضاف الياسين: «سواء كان حاملو بطاقتنا يقضون عطلاتهم في الخارج أو يتسوقون من كبرى المتاجر الإلكترونية العالمية من منازلهم، فإن هذه المبادرة تمنحهم الطمأنينة لاستخدام

عطورات مقامس

maqames -perfume

55205700



حسب قائمة فوربس الشرق الأوسط لعام 2026

الرئيس التنفيذي لـ «بوبيان كابيتال» بدرية الحميضي ضمن أبرز 50 مديرا للأصول في الشرق الأوسط

اختيار يعكس نجاح الشركة في ترسيخ نموذج استثماري يجمع بين النمو والابتكار والشراكات الاستراتيجية والتحول الرقمي



بدرية الحميضي

أعلنت بوبيان كابيتال، شركة الاستثمار الرائدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وإحدى الشركات التابعة لبنك بوبيان، عن إدراج رئيسها التنفيذي، بدرية الحميضي، ضمن قائمة أبرز 50 مديراً لإدارة الأصول في الشرق الأوسط لعام 2026 وفق تصنيف فوربس.

وجاءت الحميضي في المرتبة السادسة على مستوى الكويت، والحادية والثلاثين على مستوى المنطقة، في تقدير يعكس النجاحات التي حققتها الشركة خلال السنوات الأخيرة، وقدرتها على بناء منصة استثمارية متكاملة عززت مكانتها كأحدى أبرز شركات إدارة الأصول والاستثمار في الكويت والمنطقة.

وتضم القائمة السنوية نخبة من القيادات التنفيذية في قطاع إدارة الأصول على مستوى الشرق الأوسط، حيث تستند «فوربس الشرق الأوسط» في تصنيفها إلى مجموعة من المعايير، تشمل حجم الأصول المدارة ومعدلات نموها، والخبرة القيادية، ومدة تولي المنصب، إلى جانب أبرز الإنجازات التي حققتها المؤسسات خلال فترة التقييم.

ويأتي هذا الإدراج في وقت تواصل فيه «بوبيان كابيتال» تنفيذ استراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق نمو مستدام، وتطوير حلول استثمارية متخصصة، وتعزيز شراكاتها مع المؤسسات المالية والاستثمارية العالمية، بالتوازي مع الاستثمار في التحول الرقمي والابتكار، بما يسهم في خلق قيمة طويلة الأجل لعملائها وترسيخ تنافسيتها في قطاع إدارة الأصول.

وبلغت إجمالي الأصول المدارة لدى الشركة بنهاية عام 2025 أكثر من ثلاثة مليار دولار أمريكي، محققاً نمواً بنسبة تفوق 12% مقارنة بعام 2024، بما يؤكد استمرار الشركة في تعزيز حضورها في سوق إدارة الأصول والاستثمار، وترسيخ ثقة المستثمرين في نهجها الاستثماري.

ويستند هذا النمو إلى منظومة استثمارية متكاملة نجحت بوبيان كابيتال في ترسيخها لتواكب احتياجات مختلف شرائح المستثمرين، من خلال حلول تغطي فئات الأصول الرئيسية، تشكل أسواق النقد، والأسهم، والعقار، والملكية الخاصة، إلى جانب خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية والتداول للأفراد والمؤسسات، عبر منصة متخصصة تتيح الوصول إلى 19 سوقاً محلياً وإقليمياً وعالمياً. كما تدير الشركة أكبر صندوق نقد بالدينار الكويتي متوافق مع الشريعة من حيث الحجم في السوق المحلي، فضلاً عن التداول في الصكوك وصناديق الاستثمار من خلال متجر استثماري متكامل، بما يعكس مدى خبرتها وقدرتها على تطوير حلول استثمارية تجمع بين التنوع والكفاءة والمرونة.

** استثمارات نوعية

وفي إطار مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي، واصلت بوبيان كابيتال الاستثمار في تطوير

Forbes

Middle East

فوربس الشرق الأوسط

بنية رقمية أكثر ابتكاراً، عبر إطلاق التطبيق الإلكتروني الذي يوفر تجربة استثمارية رقمية متكاملة، ورقمنة العمليات التشغيلية، إلى جانب توسيع شراكاتها مع مؤسسات مالية واستثمارية عالمية والاستفادة من هذه الخبرات في تطوير منتجات استثمارية تلبي احتياجات السوق المحلي.

كما عززت حضورها في قطاع الملكية الخاصة من خلال استثمارات نوعية في قطاعات الاقتصاد، شملت الاستثمار في أول شركة مرخصة تقدم خدمة «اشتر الآن وادفع لاحقاً» في الكويت، وأول شركة تعمل في قطاع البنية التحتية المصرفية المفتوحة، إلى جانب الشركات الناشئة وقطاع ريادة الأعمال، في تأكيد لنهجها الهادف إلى دعم القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتبني الفرص الاستثمارية المرتبطة بالابتكار والاقتصاد الرقمي.

** خبرة مهنية

وتتمتع الحميضي بخبرة مهنية تتجاوز 22 عاماً في

مجالات الاستثمار وإدارة الأصول، شغلت خلالها عدداً من المناصب التنفيذية في مؤسسات مالية واستثمارية مرموقة، فيما تتولى منصب الرئيس التنفيذي لشركة بوبيان كابيتال منذ عام 2022، حيث قادت الشركة خلال هذه الفترة نحو مرحلة جديدة من النمو والتوسع وتعزيز حضورها في قطاع إدارة الأصول.

وبهذه المناسبة، قالت الرئيس التنفيذي لشركة بوبيان كابيتال، بدرية الحميضي «نعتبر هذا التصنيف تقديراً لثقة عملائنا قبل أن يكون تقديراً لأدائنا، وهو ثمره الجهود التي يبذلها فريق العمل، والتزامه المستمر بتقديم حلول استثمارية تجمع بين العمق المؤسسي والمرونة الرقمية، وترتكز على خبرة محلية وشراكات استراتيجية عالمية، بما يضمن تحقيق قيمة مستدامة لعملائنا».

وأضافت «سنواصل الاستثمار في تطوير منتجاتنا وخدماتنا، وتعزيز شراكاتنا مع المؤسسات الاستثمارية العالمية، وتوظيف التقنيات الرقمية لتقديم تجربة استثمارية أكثر كفاءة ومرونة، مع المحافظة على التزامنا بتوفير فرص استثمارية نوعية ومتوافقة مع أحكام الشريعة، تضع المستثمر، فرداً كان أو مؤسسة، في صميم أولوياتها».

ويجسد هذا التقدير الإقليمي استمرار بوبيان كابيتال في ترسيخ نموذجها الاستثماري القائم على الإدارة المهنية، والانضباط الاستثماري، والابتكار، وبناء الشراكات النوعية، بما يعزز قدرتها على مواصلة النمو وخلق قيمة طويلة الأجل لعملائها، وترسيخ مكانتها كأحد أبرز مديري الأصول في الكويت والمنطقة.

استمراراً على نهجه السنوي بدعم الكفاءات الكويتية

«وربة» يكرم الأوائل الكويتيين خريجي الثانوية العامة والمعهد الديني والتعليم الخاص



جانب من التكريم



جانب من التكريم

التعليم ركيزة أساسية في استراتيجية المسؤولية المجتمعية

ويولي بنك وربة قطاع التعليم اهتماماً خاصاً ضمن استراتيجيته مسؤوليته المجتمعية، انطلاقاً من قناعته بأن بناء الإنسان هو الأساس الحقيقي لأي نهضة اقتصادية أو اجتماعية. ولذلك يواصل البنك إطلاق المبادرات التي تستهدف الطلبة والشباب، وتسهم في تنمية قدراتهم، وتعزيز مهاراتهم، وتمكينهم من الإسهام بفاعلية في مستقبل الكويت. كما يحرص البنك على أن تكون برامجه المجتمعية ذات أثر مستدام، من خلال التركيز على المبادرات التي تلامس احتياجات المجتمع، وتسهم في تحقيق قيمة مضافة للأفراد والمؤسسات، بما ينسجم مع رسالته في تمكين الإنسان والمجتمع، وتجسيد شعاره «لنملك الغد».

التزام متواصل ببناء مستقبل أكثر إشراقاً

واختتم بنك وربة بالتأكيد على أن دعم المتفوقين سيظل أحد أبرز محاور برامجه المجتمعية، إيماناً بأن تكريم النجاح لا يقتصر على الاحتفاء بالإنجاز؛ بل يمثل استثماراً في مستقبل الوطن، ورسالة تقدير لكل من يجعل من العلم طريقاً للتميز، ومن الطموح دافعاً لصناعة مستقبل أكثر إشراقاً للكويت.

بالطلبة المتفوقين تقديراً لما بذلوه من جهود استثنائية، وإيماناً بأهمية تحفيزهم على مواصلة مسيرتهم الأكاديمية والمهنية، مؤكداً أن تكريم النماذج المتميزة يسهم في ترسيخ ثقافة الإنجاز، ويحفز الأجيال القادمة على السعي نحو التفوق والإبداع.

وأضاف أن دعم التعليم لا يقتصر على التكريم؛ بل يشمل المساهمة في بناء بيئة تشجع على الابتكار، وتفتح آفاقاً أوسع أمام الشباب للمشاركة في تنمية وطنهم، بما ينسجم مع رؤية الكويت المستقبلية وأهداف التنمية المستدامة.

محافظ العاصمة يشيد بدور القطاع الخاص في دعم التعليم

من جانبه، أشاد محافظ العاصمة الشيخ عبدالله سالم العلي الصباح بالمبادرة السنوية التي ينظمها بنك وربة، مؤكداً أن الاحتفاء بالمتفوقين يمثل رسالة مجتمعية تعزز قيمة العلم، وتكرس ثقافة الاجتهاد والتميز بين أبناء الوطن.

وأكد أن ما حققه الطلبة من نتائج مشرفة هو ثمرة سنوات من المثابرة، والدعم الذي وفرته أسرهم ومؤسساتهم التعليمية، إلى جانب المبادرات التي تتبناها مؤسسات القطاع الخاص، والتي تؤكد أهمية الشراكة المجتمعية في دعم مسيرة التعليم والتنمية.

في تجسيدٍ لالتزامه الراسخ بدعم التعليم وتمكين الشباب، نظم بنك وربة حفله السنوي لتكريم أوائل الثانوية العامة الكويتيين للعام الدراسي 2026/2025، برعاية وحضور محافظ العاصمة الشيخ عبدالله سالم العلي الصباح، وذلك في قاعة الثريا بفندق JW Marriott، وبحضور الرئيس التنفيذي شاهين حمد الغانم، وعدد من القيادات التنفيذية في البنك، إلى جانب أولياء أمور الطلبة والمكرمين.

وشهد الحفل تكريم الطلبة والطالبات المتفوقين الكويتيين، شملوا 10 من القسم العلمي، و 10 من القسم الأدبي، و 10 من المعهد الديني، إضافة إلى 5 من القسم العلمي و 5 من القسم الأدبي من التعليم الخاص، في مبادرة سنوية تعكس إيمان بنك وربة بأن التفوق العلمي هو اللبنة الأولى لبناء مجتمع مزدهر واقتصاد قائم على المعرفة.

ويأتي هذا التكريم امتداداً لنهج بنك وربة في دعم الإنسان باعتباره المحور الأساسي للتنمية، وانطلاقاً من مسؤوليته المجتمعية التي تركز على الاستثمار في الطاقات الوطنية الواعدة، وتشجيع ثقافة التميز والابتكار والإبداع بين أبناء الكويت.

الغانم: المتفوقون اليوم هم قادة الكويت في الغد

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي شاهين حمد الغانم: "نجتمع اليوم لنحتفي بكوكبة من أبناء وبنات الكويت الذين أثبتوا أن الطموح المقترن بالإرادة والعمل الجاد يصنع الإنجاز، وما نشهده اليوم ليس مجرد تفوق دراسي؛ بل قصص نجاح تمثل مصدر فخر لكل بيت كويتي، ورسالة أمل تؤكد أن مستقبل الكويت يصنعه شبابها".

وأضاف الغانم: "في بنك وربة نؤمن بأن الاستثمار في العقول الوطنية هو الاستثمار الأكثر استدامة، ولذلك نواصل دعم المبادرات التعليمية التي تسهم في إعداد جيل يمتلك المعرفة والمهارات والقدرة على قيادة المستقبل بثقة وكفاءة، فالتعليم هو نقطة الانطلاق لأي تنمية مستدامة، والشباب هم الثروة الحقيقية التي تستحق كل دعم ورعاية".

وأكد الغانم أن المسؤولية المجتمعية في بنك وربة تمثل نهجاً مؤسسياً متكاملًا، يهدف إلى إحداث أثر إيجابي مستدام، من خلال تبني مبادرات نوعية تمس مختلف شرائح المجتمع، وفي مقدمتها المبادرات التعليمية التي تسهم في بناء الإنسان وتنمية قدراته.

شراكة وطنية لترسيخ ثقافة التميز

وأوضح الغانم أن البنك يحرص سنوياً على الاحتفاء

يجمع بين قدرات راوتر CPE الخارجي والتغطية الداخلية الشاملة عبر جهاز eero Pro 7 الجديد

«زين» ترتقي بتجربة الإنترنت المنزلي مع أحدث حلولها المتكاملة للجيل الخامس

خلالها محفظتها من حلول الإنترنت المنزلي، ومع إضافة جهاز eero Pro 7 الجديد، تُقدّم الشركة تجربة Wi-Fi 7 المُتقدّمة المُصمّمة للمنازل الحديثة ذات الاحتياجات المتزايدة لحلول الاتصال الحديثة.

ويأتي راوتر eero Pro 7 بقدرات اتصال ثلاثية النطاق بتقنية Wi-Fi 7، وتم تصميمه لتقديم أداء قوي وشامل في مختلف أنحاء المنزل، ويدعم سرعات لاسلكية تصل إلى 3.9 جيجابت في الثانية، وإمكانية الاتصال بأكثر من 200 جهاز في وقت واحد لكل وحدة، ما يجعله مُناسباً للمنازل التي تضم عدّة مُستخدمين وأنشطة عالية الاستهلاك للإنترنت في نفس الوقت، بما في ذلك مشاهدة المحتوى بدقة 4K، والألعاب السحابية، والاجتماعات عبر الإنترنت، وأنظمة الأمن الذكية، والأتمتة المنزلية، وأجهزة الترفيه المُتصلة، وغيرها.

ومن خلال تقنية mesh من eero، يُمكن للعملاء توسيع نطاق التغطية إلى طوابق وغرف عديدة باستخدام نقاط اتصال مُترابطة تعمل معاً لتوفير تجربة Wi-Fi سلسلة، كما يُمكن لأجهزة eero Pro 7 الاتصال ببعضها البعض سلكياً أو لاسلكياً، مما يوفر خيارات تركيب مرنة تتناسب مع تصميم كل منزل واحتياجاته الفريدة.

وتواصل زين ترسيخ دورها الرائد في تمكين الحياة الرقمية، لتكون شريك الاتصال الموثوق والأول للعملاء في الكويت، ومن خلال التركيز على التحديات الفعلية التي تواجه العملاء أثناء تجربة الإنترنت المنزلي، وتقديم حلول تجمع بين قوة وكفاءة الجيل الخامس، والاتصال الخارجي، وتقنيات Wi-Fi 7 mesh المُتطورة، تُسهّم زين بتمكين العملاء من بناء تجارب رقمية مُتميزة في منزل.



جودة الاستقبال الداخلي بسبب سُمك الخرسانة، أو العوازل، أو بُعد المسافة عن الراوتر الرئيسي. وتأتي هذه الخطوة استمراً للتعاون المُمتد بين زين وeero، إحدى شركات Amazon، حيث تقوم زين عبر هذا التعاون بتوفير تقنيات mesh المُتقدّمة لعملائها في الكويت، كما تُعزّز من

الجيل الجديد من تقنية mesh التي يوفرها جهاز eero Pro 7، حيث يُعد هذا الحل المُتكامل مُناسباً بشكلٍ خاص للعملاء الذين يحتاجون إلى أداء إنترنت أكثر ثباتاً وقوة في الفلل الكبيرة، والسراييب، والغرف البعيدة، والمساحات المُخصّصة للترفيه، والمكاتب المنزلية، والأماكن التي قد تتأثر فيها

أطلقت زين الكويت أحدث حلولها المُتكاملة للارتقاء بتجربة الإنترنت المنزلي، الذي يجمع بين قدرات راوتر زين الخارجي للجيل الخامس (Out-door 5G CPE) وجهاز eero Pro 7 الجديد بتقنية mesh، ما يُقدّم للعملاء تجربة اتصال مُتكاملة وعالية الأداء في المنازل التي تواجه صعوبات في التغطية الداخلية.

تستجيب الخدمة لاحتياجات العملاء الفعلية، حيث تم تصميمها خصيصاً لدعم المنازل التي تواجه عدم استقرار خدمة الإنترنت أو ضعف في شبكة Wi-Fi بسبب مساحة المنزل، أو توزيع الغرف، أو مواد البناء، أو العوازل، أو السراييب والطوابق السفلية، وغيرها من العوامل الإنشائية التي قد تؤثر على جودة الإشارة.

ويتم التقاط إشارة الجيل الخامس بصورة أكثر كفاءة من خارج المنزل عبر راوتر زين الخارجي للجيل الخامس (Outdoor 5G CPE) الذي يتميز بالموثوقية العالية، ثم يتم توزيع اتصال داخلي عالي الأداء والسرعة من خلال نظام eero Pro 7 الجديد كلياً بتقنية mesh، مما يوفر تغطية إنترنت شاملة لجميع أنحاء المنزل.

من خلال هذه الحلول العملية للاتصال المنزلي، تواكب زين كافة أنماط الحياة الرقمية اليومية للعملاء، مثل مشاهدة المحتوى والألعاب الإلكترونية، والعمل والدراسة عن بُعد، ومكالمات الفيديو، والأجهزة المنزلية الذكية المُتصلة، وغيرها، كما تُلبي الطلب المتزايد من قبل العملاء القاطنين في المنازل الكبيرة والمناطق السكنية الحديثة، مثل منطقة المطلاع، حيث تبحث العديد من الأسر عن حلول إنترنت منزلية يُعتمد عليها تتناسب مع طبيعة تصميم منازلها وموقعها.

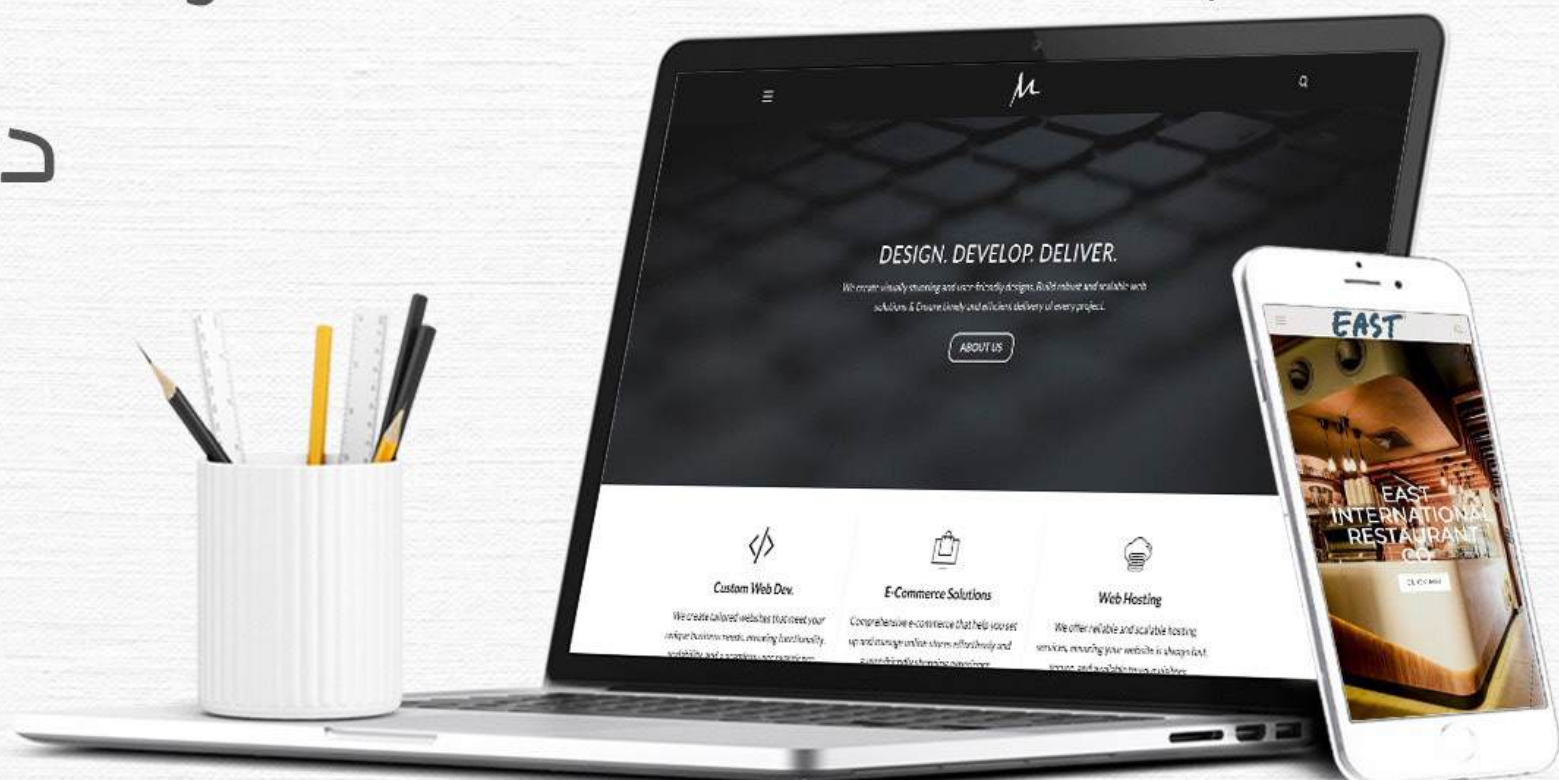
وتجمع هذه الخدمة ما بين قوة شبكة الجيل الخامس الأكثر تنوعاً وريادة في الكويت، وقدرات

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

66.8 مليار دولار حيازة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية بنهاية مايو اليابان الأعلى عالمياً بحيازة سندات بقيمة 1.14 تريليون دولار السعودية في المركز السابع عشر عالمياً بقيمة 140.3 مليار دولار



السيادية التي تعتمد عليها الحكومة الأمريكية في تمويل احتياجاتها، إذ يتم سداد قيمتها للمستثمرين عند حلول آجال استحقاقها وفق مدة كل إصدار. وصلت حيازة دولة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية بنهاية شهر مايو 2026 إلى 66.81 مليار دولار، وذلك بحسب بيانات صادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية أمس.

تريليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، كما نما بمعدل 0.21% شهرياً. وتقتصر البيانات الشهرية الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية على استثمارات الدول في أذون وسندات الخزانة الأمريكية، ولا تشمل الاستثمارات الحكومية أو الخاصة الأخرى داخل الولايات المتحدة. وتُعد سندات الخزانة الأمريكية من أهم أدوات الدين

وأظهرت البيانات ارتفاع قيمة حيازة الكويت من تلك السندات بنسبة 17.17% بما يعادل 9.79 مليار دولار قياساً بمستواها في ختام شهر مايو 2025 البالغ حينها 57.02 مليار دولار.

ومنذ بداية عام 2026، زادت استثمارات الكويت في سندات الخزانة الأمريكية بقيمة 0.76 مليار دولار أو 1.15% مقارنة بمستواها البالغ 66.05 مليار دولار في نهاية عام 2025.

وبحسب البيانات، واصلت السندات طويلة الأجل الاستحواذ على النصيب الأكبر من استثمارات الكويت في سندات الخزانة الأمريكية بقيمة 64.25 مليار دولار، فيما بلغت قيمة السندات قصيرة الأجل نحو 2.56 مليار دولار. وعلى مستوى الدول العربية، واصلت المملكة العربية السعودية تصدرها قائمة أكبر المستثمرين العرب في سندات الخزانة الأمريكية، بحيازة بلغت 140.3 مليار دولار لتحتل المركز السابع عشر عالمياً، فيما جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية عربياً والتاسعة عشر عالمياً بحيازة قيمتها 118.6 مليار دولار.

أما عالمياً، فقد حافظت اليابان على صدارة أكبر حائزي سندات الخزانة الأمريكية بقيمة 1.14 تريليون دولار، تلتها المملكة المتحدة بحيازة تبلغ 948.6 مليار دولار، وتلتها الصين بـ659.3 مليار دولار.

وفي السياق ذاته، ارتفع إجمالي استثمارات الدول الأجنبية في سندات الخزانة الأمريكية بنسبة 3.88% إلى 9.37 تريليون دولار بنهاية مايو 2026، مقابل 9.02

النفط يواصل الصعود مع استمرار التداعيات الجيوسياسية

من الحصار البحري الأمريكي المفروض على السفن المتجهة إلى الموانئ الإيرانية أو المغادرة منها، بحسب جيوفاني ستونوفو، محلل السلع لدى «يو بي إس»، الذي أشار إلى أن صادرات إيران من النفط الخام تراوحت بين 1.5 مليون ومليون برميل يومياً خلال الأسبوعين الماضيين.

وقدّر «جولدمان ساكس» أن صادرات دول الخليج تعافت إلى أكثر من 80% من مستوياتها قبل الحرب عقب مذكرة التفاهم الأمريكية الإيرانية الموقعة في يونيو، لكنها تراجعت مجدداً إلى أقل من 50%، أي ما يعادل نحو 11 مليون برميل يومياً، خلال الأسبوع الماضي.

وأضاف البنك أن سعر خام برنت قد يتجاوز 110 دولارات للبرميل خلال الربع الرابع من العام الجاري إذا استمر تعثر تعافي صادرات الخليج.

ورغم ذلك، لا يزال المستثمرون متحفزين في إضافة علاوة مخاطر كبيرة إلى أسعار النفط، في ظل التغير المستمر في تطورات الأزمة.

وقال أولي هانسن، رئيس استراتيجية السلع لدى «ساكسو بنك»: «كل ذلك جزء من لعبة الحرب، وقد تعلمت الأسواق التعامل بهدوء نسبي مع هذه الإعلانات الكبيرة، لأنها في كثير من الأحيان لا تتحول إلى واقع فعلي».



أنظمة الدفاع الساحلي الإيرانية ومواقع تخزين وإطلاق الصواريخ المجنحة، «تهدف إلى تقويض القدرات العسكرية التي استخدمتها القوات الإيرانية في مهاجمة السفن التجارية في مضيق هرمز».

ويرى محللون أن إيران تلوّح باستخدام حلفائها الحوثيين في اليمن لإغلاق مضيق باب المندب المؤدي إلى البحر الأحمر، بما يفتح جبهة جديدة ضد واشنطن ويعرض اثنين من أهم ممرات الطاقة في العالم للخطر.

كما تلقت أسعار النفط دعماً إضافياً

يونيو بعد عدة أشهر من القتال. وأعلن الجيش الأمريكي، في وقت متأخر من مساء الثلاثاء، أنه استهدف عشرات الأهداف العسكرية قرب الممر المائي الاستراتيجي وعلى طول السواحل الإيرانية، في ضربات استمرت سبع ساعات.

وردًا على ذلك، أعلن الحرس الثوري الإيراني، الأربعاء، أنه استهدف مواقع عسكرية أمريكية في المنطقة، بما في ذلك في البحرين والكويت والأردن. وأوضح الجيش الأمريكي أن الضربات الجديدة التي نُفذت الأربعاء واستهدفت

واصلت أسعار النفط مكاسبها، بعدما أعلنت الولايات المتحدة، أمس، بدء موجة جديدة من الضربات ضد منشآت عسكرية إيرانية، بهدف الحد من قدرة طهران على استهداف حركة الشحن التجاري في مضيق هرمز، بحسب «رويترز».

وكانت واشنطن قد أعادت في وقت سابق فرض حصار بحري على الموانئ الإيرانية، ونفذت ضربات ليلية، ما دفع الحرس الثوري الإيراني إلى التهديد بإغلاق «جميع ممرات التصدير الأخرى التي تخدم الولايات المتحدة وحلفاءها». وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 18 سنتاً، أو 0.2%، لتصل إلى 84.91 دولارًا للبرميل، فيما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بمقدار 26 سنتاً، أو 0.3%، إلى 79.60 دولارًا للبرميل.

وكانت أسعار النفط قد أغلقت مرتفعة بنسبة 2% الثلاثاء، مسجلة أعلى مستوى لها في شهر، بعدما أدت الهجمات إلى تفاقم اضطرابات الإمدادات في مضيق هرمز، الذي كان يمر عبره نحو خمس صادرات العالم من النفط والغاز الطبيعي المسال قبل اندلاع الحرب.

وتجددت المواجهات بين إيران والولايات المتحدة الأسبوع الماضي، مما أدى إلى انهيار هدنة هشة كانت قد أبرمت في

غولدمان ساكس: سعر برنت قد يتجاوز 110 دولارات بالربع الأخير من 2026

قال بنك غولدمان ساكس إن تجدد الاضطرابات في صادرات النفط من دول الخليج، قد يواصل رفع أسعار الخام على الأمد القريب، وأن المرحلة المقبلة من انتعاش التدفقات لا تزال غير مؤكدة، وقد تكون أبطأ من الانتعاش الأولي الذي شهدته الأسواق، حتى بعد تراجع التوتر الجيوسياسي.

ونتيجة لذلك فإن سعر خام برنت قد يتجاوز مستويات 110 دولارات للبرميل في الربع الأخير من العام الحالي، أما إذا خفت حدة التوتر الإقليمي وانتعش الإنتاج بوتيرة أسرع من المتوقع فقد تنخفض الأسعار إلى مستوى 60 دولارا بنهاية 2026.

وارتفعت أسعار النفط الأربعاء مع إعادة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض حصار بحري على جميع الموانئ الإيرانية ورد إيران بشن هجمات على البنية التحتية الأميركية في المنطقة.

وصعد خام برنت 58 سنتا أو 0.7% إلى 85.31 دولار للبرميل بحلول الساعة 06:30 بتوقيت غرينتش، وزاد خام غرب تكساس الوسيط 35 سنتا أو 0.4% إلى 79.69 دولار للبرميل.. وأغلقت أسعار النفط مرتفعة بـ2% عند أعلى مستوى في شهر الثلاثاء، مع تفاقم اضطراب الإمدادات في مضيق هرمز جراء الهجمات. وكان نحو خمس الإمدادات العالمية من النفط والغاز الطبيعي المسال يمر عبر المضيق قبل اندلاع الحرب.



159.3 مليار دولار استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في 26 شركة مدرجة

بلغت القيمة المجمعة لاستثمارات صندوق الاستثمارات العامة السعودي في 26 شركة مدرجة في تداول السعودية 159.3 مليار دولار حتى 9 يوليو 2026. واستحوذت أكبر 5 استثمارات للصندوق على 81.2% أي نحو 129.3 مليار دولار، من إجمالي محفظته في تداول، وجاءت شركة معادن في المركز الأول بحصة بلغت قيمتها 38.2 مليار دولار.

ويُعد صندوق الاستثمارات العامة أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم العربي، ورابع أكبر صندوق سيادي عالمياً، بأصول مُدارة تبلغ 1.2 تريليون دولار، بعد صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، و SAFE Investment Center الصيني، ومؤسسة الاستثمار الصينية (CIC) على الترتيب، وفقاً لبيانات Global SWF.

ويقول المؤسس والعضو المنتدب لـ Global SWF، ديبغو لوبيز، في تصريحات لفوربس الشرق الأوسط، إن هذا الترتيب يعكس مزيجاً من العوامل منها إضافة أصول جديدة، لمحفظة الصندوق، بما في ذلك نقل عدد من الأصول المحلية ورسملة التكاليف المرتبطة بالمشروعات العملاقة، إلى جانب العوائد المحققة من الأصول القائمة.

وأضاف لوبيز: «على مدار العامين الماضيين، أصبح صندوق الاستثمارات العامة أكثر انتقائية في إنفاقه الخارجي، الذي لا يزال مستمراً، لكنه يتركز في صفقات محددة للغاية». وفيما يلي أكبر 5 استثمارات لصندوق الاستثمارات العامة في تداول السعودية حتى 9 يوليو 2026:



«المركزي» الأوروبي يختار 36 بنكاً لتجربة اليورو الرقمي



ومن المقرر بدء فترة تجربة اليورو الرقمي في النصف الثاني من 2027 وتستمر لمدة 12 شهراً، حيث من المقرر إطلاق اليورو الرقمي رسمياً في 2029 بمجرد الانتهاء من وضع الإطار التشريعي له.

وسيكون اليورو الرقمي مكماً لليورو النقدي وليس بديلاً له وسيسمح بتنفيذ المدفوعات سواء عبر الإنترنت أو بدونها دون الحاجة لوجود خدمات الدفع الإلكتروني.

وبحسب البنك المركزي الأوروبي، ستستخدم التجربة نسخة من اليورو الرقمي متوافقة إلى حد كبير مع النسخة الموجودة في مسودة التشريع، لكنها لن تتمتع بالصفة القانونية، وسيشارك البنك المركزي الأوروبي و19 بنكاً مركزياً وطنياً في منطقة اليورو في التجربة. والدول المشاركة في التجربة هي بلجيكا وألمانيا وإستونيا وأيرلندا واليونان وإسبانيا وفرنسا وكرواتيا وإيطاليا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورغ وهولندا والنمسا والبرتغال وسلوفاكيا وسلوفاكيا وفنلندا.

أعلن البنك المركزي الأوروبي اختيار 36 بنكاً وشركة لخدمات الدفع في مختلف دول منطقة اليورو للاشتراك في تجربة اليورو الرقمي لاختبار صلاحيته الفنية.

وتضم القائمة «ديتشه بنك» و«دي زد بنك» الذي يمثل البنوك التعاونية وبنك هيلابا كممثل لبنوك الادخار الإقليمية في ألمانيا.

وقال البنك المركزي الأوروبي إن أكثر من 60 موفراً لخدمات الدفع من مختلف دول منطقة اليورو قدموا طلبات للاشتراك في التجربة، وإنه تم اختيار 36 شركة وبنكاً منها بهدف ضمان تمثيل مختلف نماذج الأعمال وأحجام البنوك والمناطق الجغرافية، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية «د ب أ».

وقال بيرو سيلوني، عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي: «اهتمام السوق القوي بالتجربة يظهر استعداد القطاع الخاص للمشاركة الفعالة والتقدم السريع في مشروع اليورو الرقمي لتعزيز منظومة المدفوعات الرقمية الأوروبية».

ارتفاع صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي السعودي إلى 471.55 مليار دولار بنهاية يونيو

انخفاض صافي المطالبات على الحكومة بنسبة 12.7%

وكانت الوزارة تسعى حينها إلى معرفة كافة المطالبات المالية على الجهات الحكومية من خلال البرامج والمشاريع، التي تم إنجازها، وبالتالي العمل على تسهيل مراجعة وصرف تلك المطالبات. وأعلنت وزارة المالية السعودية، بالشراكة مع المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، في 13 أبريل 2021م، إطلاق خدمة المطالبات المالية عبر «منصة اعتماد الإلكترونية»، حيث ستمكّن الخدمة القطاع الخاص من تنفيذ مشروعاته وتعاملاته المالية وفق أعلى معايير الكفاءة والشفافية ضمن جهود الوزارة الرامية إلى تحقيق رؤية المملكة 2030.

وتتيح خدمة رفع المطالبات المالية للقطاع الخاص (المقاولين والموردين) تقديم المطالبات المالية بشكل مباشر إلى الجهات الحكومية، من خلال منصة «اعتماد»، واستكمال إجراءات دورة الدفع إلكترونياً، لافتاً الانتباه إلى مراقبة الأداء من خلال اتفاقيات مستوى الخدمة.

يذكر أن إجمالي موجودات البنك المركزي السعودي سجلت انخفاضاً بنهاية شهر مايو 2026م بنسبة 3.05% على أساس سنوي، لتبلغ 1.939 تريليون ريال (517.1 مليار دولار)، مقابل 2.0 تريليون ريال (533.37 مليار دولار) في الشهر نفسه من العام الماضي.

وتضم موجودات البنك المركزي؛ غطاء النقد ويشمل النقد الأجنبي والذهب، ونقد في الصندوق، وودائع لدى البنوك بالخارج، واستثمارات في أوراق مالية في الخارج، بالإضافة إلى موجودات متنوعة أخرى.



365.83 مليار ريال (97.56 مليار دولار). وأطلقت وزارة المالية، في 17 أكتوبر 2017م؛ خدمة المطالبات المالية للموردين والمقاولين، التي تهدف إلى جمع كافة المطالبات المالية، ومراجعتها مع الجهات الحكومية لتسهيل عملية الصرف، حيث تتطلب التأكد من تسجيل جميع المطالبات المالية على الحكومة من كافة الموردين والمقاولين قبل تاريخ 16 نوفمبر 2017م من خلال هذه الخدمة، مع الاستمرار في الإجراءات المتبعة مع الجهات الحكومية كما هو معمول مسبقاً.

دولار)، ومقابل 258.5 مليار ريال (68.93 مليار دولار) نقد متداول خارج المصارف. وبحسب بيانات البنك المركزي، انخفض صافي المطالبات على الحكومة بنسبة 12.7% بنهاية شهر يونيو الماضي على أساس سنوي، لتبلغ 386.39 مليار ريال (103.04 مليار دولار)، مقابل 442.64 مليار ريال (118.04 مليار دولار) في يونيو من عام 2025م.

وفي المقابل، زادت قيمة المطالبات على الحكومة بنسبة 5.62% خلال يونيو مقارنة مع قيمتها في شهر مايو الماضي البالغة

ارتفع صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي السعودي «ساما» بنهاية شهر يونيو الماضي بنسبة 8.66% على أساس سنوي؛ ليصل إلى 1.768 تريليون ريال (471.55 مليار دولار)، وهو أعلى مستوى في 3 أشهر، مقارنة بنحو 1.627 تريليون ريال (433.97 مليار دولار) في الشهر المماثل من عام 2025م، وفقاً للمسح الشهري الصادر عن البنك يوم الثلاثاء. وعلى أساس شهري، زاد صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي السعودي خلال شهر يونيو بنسبة 1.42% عن قيمته بنهاية شهر مايو الماضي والبالغة 1.743 تريليون ريال (464.93 مليار دولار)، لتبلغ الزيادة في الشهر الماضي 24.83 مليار ريال (6.62 مليار دولار).

وارتفع حجم القاعدة النقدية بنحو 2.7% بنهاية يونيو الماضي على أساس سنوي، لتصل إلى 445.27 مليار ريال (118.74 مليار دولار)، مقابل 433.48 مليار ريال (115.59 مليار دولار) في الشهر ذاته من عام 2025م، ولكنها انخفضت بنسبة 2.16% مقارنة مع قيمتها في شهر مايو 2026 والبالغة 455.1 مليار ريال (121.36 مليار دولار).

يذكر أن القاعدة النقدية في المملكة تتكون من وداائع لدى البنك المركزي والنقد في الصندوق والنقد المتداول خارج المصارف. وكانت قيمة الودائع لدى البنك المركزي قد بلغت 174.3 مليار ريال (46.48 مليار دولار) بنهاية شهر مايو الماضي وكانت تخص وداائع البنوك المحلية، فيما بلغ النقد في الصندوق 22.29 مليار ريال (5.94 مليار

أرباح بلاك روك ترتفع 20% مدعومة بانتعاش الأسواق ونمو أعمال التكنولوجيا

شيرز (iShares) تجاوزت 6 تريليونات دولار للمرة الأولى، بينما حققت الشركة نمواً عضوياً في رسوم الإدارة الأساسية بنسبة 8% خلال الربع.

وأضاف أن بلاك روك تواصل توسيع حضورها في الأسواق العامة والخاصة وخدمات التكنولوجيا، ما يعزز قدرتها على تحقيق نمو مستدام في الإيرادات والأرباح خلال السنوات المقبلة.

وأعادت بلاك روك شراء أسهم بقيمة 450 مليون دولار خلال الربع، ورفعت قيمة برنامج إعادة شراء الأسهم المخطط له خلال عام 2026 إلى ملياري دولار، مقارنة مع 1.8 مليار دولار سابقاً.

استراتيجية للتوسع في الأسواق الخاصة تواصل بلاك روك تنفيذ استراتيجية للتوسع في الأسواق الخاصة، بهدف زيادة الإيرادات من الأنشطة ذات الرسوم الأعلى، وتقليل الاعتماد على أعمالها التقليدية في إدارة استثمارات الأسهم والسندات وصناديق المؤشرات المتداولة.

وتشمل الأسواق الخاصة استثمارات لا يتم تداولها في البورصات العامة، مثل الائتمان الخاص، والبنية التحتية، والعقارات، ورؤوس الأموال الخاصة.



والاشتراكات بنسبة 13% على أساس سنوي، بدعم من استمرار نمو منصة علاء الدين (Aladdin) والحلول متعددة المنتجات.

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، لورانس دي فينك، إن قوة أساسيات الأسواق، إلى جانب تنامي الطلب على حلول الاستثمار والتكنولوجيا التي تقدمها الشركة، أسهما في تحقيق أداء مالي قياسي، مشيراً إلى أن أصول منصة آي

دولار خلال الربع الثاني، ليصل إجمالي التدفقات منذ بداية العام إلى 321 مليار دولار، وهو أعلى مستوى يسجله النصف الأول في تاريخ الشركة.

وجاءت التدفقات مدفوعة بأداء صناديق المؤشرات المتداولة آي شيرز (iShares)، إلى جانب استمرار الطلب على استراتيجيات الدخل الثابت، وإدارة النشطة، والأصول الخاصة.

كما ارتفعت إيرادات خدمات التكنولوجيا

ارتفع صافي دخل شركة بلاك روك (BlackRock)، أكبر شركة لإدارة الأصول في العالم، بنسبة 20% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من 2026 إلى 1.914 مليار دولار، مقارنة مع 1.593 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، بدعم من انتعاش الأسواق المالية، ونمو رسوم الإدارة، وارتفاع إيرادات خدمات التكنولوجيا والاشتراكات.

وارتفع سهم الشركة بنحو 4% في تداولات ما قبل افتتاح السوق عقب إعلان النتائج. الأصول المدارة تقفز إلى مستوى قياسي ارتفعت إيرادات شركة بلاك روك بنسبة 31% إلى 7.084 مليار دولار، مقابل 5.423 مليار دولار قبل عام، فيما ارتفع دخل التشغيل بنسبة 42% إلى 2.461 مليار دولار. وبلغت ربحية السهم المعدلة 13.91 دولارًا مقابل 12.05 دولارًا قبل عام، متجاوزة التوقعات البالغة 12.59 دولارًا، وفقاً للتقديرات التي جمعتها مجموعة بورصة لندن.

كما قفزت الأصول المدارة إلى مستوى قياسي بلغ 15.34 تريليون دولار بنهاية يونيو، بزيادة 22% على أساس سنوي، مدعومة بصافي تدفقات بلغ 192 مليار

مورغان ستانلي: الثروات تحت الإدارة بلغت قيمتها 10 تريليونات دولار



أعلن مصرف الاستثمار الأمريكي «مورغان ستانلي» عن قفزة حادة في أرباحه الصافية خلال الربع الثاني من العام الجاري، مدفوعاً بإنعاش قوي في أنشطة الاندماج والاستحواذ عابرة الحدود، بالتوازي مع تسجيل إيرادات تداول قياسية نتيجة التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية الكلية التي خيمت على الأسواق العالمية.

وصعد صافي الدخل العائد للمصرف الاستثماري الأمريكي ليصل إلى 5.58 مليار دولار (ما يعادل 3.46 دولار للسهم الواحد) خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو الماضي، مقارنة بنحو 3.54 مليار دولار (أو 2.13 دولار للسهم الواحد) في الفترة ذاتها من العام السابق.

كما قفزت الإيرادات الصافية الإجمالية للمجموعة لتسجل 21.35 مليار دولار، مقارنة بنحو 16.79 مليار دولار في الربع المقارن من العام الماضي.

طفرة صفقات الاستحواذ والإدراجات الأميركية

أسهمت البيئة التنظيمية المرنة في الولايات المتحدة الأميركية والانتعاش القوي لأسواق الأسهم في تشجيع الرؤساء التنفيذيين للشركات بمختلف القطاعات على إبرام صفقات اندماج ضخمة، مما درّ أرباحاً استثنائية من رسوم الاستشارات لصالح المصارف الاستثمارية الكبرى في وول ستريت.

دفعت الصفقات العملاقة إجمالي قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ المعلنة عالمياً إلى 2.8 تريليون دولار خلال النصف الأول من العام الجاري، بزيادة بلغت 48% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، ليُسجل أعلى مستوياته التاريخية للنصف الأول منذ بدء رصد البيانات لدى مجموعة «بورصة لندن» (LSEG) في عام 1980.

عمل المصرف الأمريكي كمستشار مالي رئيسي في صفقة استحواذ شركة «فيريتا إنترتينمنت» على «سيزارز إنترتينمنت» بقيمة بلغت 17.6 مليار دولار.

شارك «مورغان ستانلي» كمدير تغطية رئيسي للاكتتاب التاريخي لشركة الفضاء «سبيس إكس» المملوكة لإيلون ماسك، والتي بلغت قيمتها السوقية تريليوني دولار عند الإدراج، مما أسهم في إحياء سوق الطروحات الأميركية.

كما قاد البنك الاكتتاب الناجح لشركة رقاقت الذكاء الاصطناعي «سيريراس» في بورصة نيويورك، وشارك كمدير مشترك لعملية زيادة رأس مال مجموعة «ألفابت» الأميركية الشهر الماضي.

قفزت إيرادات الخدمات المصرفية الاستثمارية للبنك بنسبة حادة لتصل إلى 2.44 مليار دولار مقارنة بنحو 1.54 مليار دولار في الربع المقارن من العام الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن مصارف أميركية كبرى مثل «جي بي مورغان تشيس» و«بنك أوف أميركا» و«غولدمان ساكس» -والتي شاركت أيضاً في تحالف إدارة الاكتتاب التاريخي لشركة «سبيس إكس»- قد أعلنت الثلاثاء عن قفزات مماثلة في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية.

رقم قياسي لإدارة الثروات بـ 10 تريليونات دولار

واصل «مورغان ستانلي» ترسيخ اعتماده على قطاع إدارة الثروات لتخفيف حدة التقلبات في أنشطة التداول والاستثمار؛ إذ ارتفعت إيرادات وحدة إدارة الثروات إلى مستوى قياسي بلغ 8.9 مليار دولار في الربع الثاني، صعوداً من 7.8 مليار دولار قبل عام.

وأرجع البنك هذا الأداء الاستثنائي إلى نمو رسوم إدارة الأصول، والنشاط القوي للعملاء، فضلاً عن ارتفاع صافي دخل الفوائد، كما حقق البنك هدفاً استراتيجياً وضعه قبل سنوات، بعدما قفز إجمالي أصول العملاء تحت الإدارة عبر وحدتي إدارة الثروات والاستثمار إلى رقم قياسي جديد بلغ 10 تريليونات دولار خلال هذا الربع.

توترات الشرق الأوسط تنعش التداول

شهدت الأسواق العالمية اضطرابات حادة خلال الربع الثاني بفعل الأزمة العسكرية والسياسية القائمة بين الولايات المتحدة

وإيران، مما أثار مخاوف واسعة بشأن إمدادات النفط الخام ودفع أسعاره للصعود القوي. وتزامنت هذه الأوضاع مع استمرار معدلات التضخم المرتفعة وتأرجح توقعات السياسة النقدية للمركزي الأميركي، مما دفع عملاء البنك لتنفيذ عمليات تحوط مكثفة وتعديل محافظهم الاستثمارية للاستفادة من تغيرات الأسعار.

ونتيجة لهذه البيئة المتقلبة المواتية لأعمال وول ستريت، سجلت مكاتب التداول بالبنك نمواً قوياً في معاملاتها. وقفزت إيرادات الأسهم بنسبة تجاوزت 69% لتصل إلى 6.3 مليار دولار.

وتماشى هذا الأداء مع النتائج المعلنة من قبل «جي بي مورغان» و«بنك أوف أميركا» و«غولدمان ساكس» الذين سجلوا أيضاً طفرات مماثلة في قطاعات التداول الخاصة بهم.

وعلى صعيد حركة التداولات، ارتفع سهم «مورغان ستانلي» بنحو 1% في التعاملات الصباحية التي سبقت جرس الافتتاح بالبورصة الأميركية.

اليابان تصنف العملات المشفرة أصولاً مالية

خدمات الدفع، الذي ركز على تنظيم منصات التداول وحماية العملاء ومكافحة غسل الأموال، دون اعتبار العملات الرقمية أدوات مالية بالمعنى القانوني.

إلا أن تزايد استخدامها كأداة استثمار دفع وكالة الخدمات المالية اليابانية إلى اقتراح نقل الإشراف عليها إلى قانون الأدوات المالية والبورصات، بما يمنحها وضعاً تنظيمياً أقرب إلى الأسهم والسندات.

ومن المتوقع أن تعزز هذه الخطوة ثقة المستثمرين في سوق العملات المشفرة الياباني، وتدعم مشاركة المؤسسات المالية، مع الحد من الممارسات غير القانونية وتحسين نزاهة السوق، في وقت تتنافس فيه الاقتصادات الكبرى على وضع أطر تنظيمية أكثر وضوحاً للأصول الرقمية.



الأفراد والمؤسسات.

كانت العملات المشفرة في اليابان تُنظم منذ عام 2017 بموجب قانون

لدى منصات تداول العملات المشفرة، وسعي الشركات العاملة في القطاع إلى جذب شريحة أوسع من المستثمرين

أقر البرلمان الياباني تعديلاً تشريعياً يقضي بإعادة تصنيف العملات المشفرة باعتبارها «أصولاً مالية»، بدلاً من خضوعها لقانون خدمات الدفع، في خطوة تمثل تحولاً كبيراً في الإطار التنظيمي للأصول الرقمية في ثالث أكبر اقتصاد في العالم.

وبموجب التعديل، ستخضع العملات المشفرة لقواعد أكثر صرامة، تشمل تطبيق قوانين مكافحة التداول بناءً على معلومات داخلية، وتشديد العقوبات على منصات التداول غير المسجلة، بما يقرب تنظيم القطاع من القواعد المطبقة على الأسواق المالية التقليدية، ومن المتوقع أن يدخل القانون حيز التنفيذ خلال عام واحد.

ويأتي القرار في وقت يشهد فيه سوق الأصول الرقمية في اليابان نمواً متواصلاً، مع ارتفاع عدد حسابات المستخدمين

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في إرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

بنك كندا يُبقي أسعار الفائدة دون تغيير عند 2.25%

أبقى بنك كندا، الأربعاء، سعر الفائدة الرئيسي لليلة واحدة دون تغيير عند 2.25%، فيما استقر سعر الفائدة البنكية عند 2.50% وسعر الفائدة على الودائع عند 2.20%، معتبراً أن المستوى الحالي للسياسة النقدية لا يزال مناسباً لدعم التعافي الاقتصادي وإعادة التضخم إلى مستهدف 2%.

وأوضح البنك في بيان، يوم الأربعاء، أن الاقتصاد الكندي بدأ يظهر علامات تحسن، مع عودة النمو تدريجياً وتوقعات بانخفاض التضخم بعد موجة الارتفاع الأخيرة، لكنه حذر من استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط والسياسة التجارية للولايات المتحدة.

الحرب ترفع أسعار النفط

أوضح البنك أن آفاق الاقتصاد العالمي تراجعت منذ تقرير السياسة النقدية الصادر في أبريل 2026، نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب الحرب في الشرق الأوسط، في حين أسهمت الاستثمارات المتسارعة في الذكاء الاصطناعي في دعم النشاط الاقتصادي في عدد متزايد من الدول.

ورغم تراجع أسعار النفط مقارنة بذروتها المسجلة في أبريل، أكد البنك أن الأوضاع في الشرق الأوسط لا تزال متقلبة، وأن مسار التضخم العالمي سيعتمد بدرجة كبيرة على تطورات الصراع.

تباطؤ عالمي وتعافٍ لاحق

توقع بنك كندا تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.75% خلال 2026، قبل أن يتسارع إلى نحو 3.25% في عامي 2027 و2028.

كما أشار إلى أن الاقتصاد الأمريكي يواصل النمو بوتيرة تقارب 2.5% بدعم من قوة الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات في الذكاء الاصطناعي، بينما يواصل الاقتصاد الصيني تحقيق نمو قوي مدفوعاً بالصادرات، في حين يتأثر اقتصاد منطقة اليورو بارتفاع أسعار الطاقة.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf